

إن إنشاء منظمة دولية ذات أبعاد نقدية تقوم بوظائف محددة تتعاون مع غيرها من المنظمات الدولية لإبعاد الاقتصاد العالمي عن حالات عدم الاستقرار التي تصيب متغيراته الاقتصادية النقدية غير نقدية ولمنع الدول من اتخاذ إجراءات وسياسات اقتصادية قد تضر بالتوازن الداخلي لمواجهة العجز في موازين مدفوعاتها وما يتطلبه ذلك من زيادة الاحتياطي من الذهب والعملات الحرة في كل دولة، قد شكل إحدى أهم المبادئ التي استند عليها إنشاء صندوق النقد الدولي الذي أرخ لظهوره ميثاق الخبراء المشترك (joint statement of experts) الصادر عن مؤتمر بريتون وودز المنعقد في ولاية نيوهامشير الأمريكية (1944). وتقف هذه المنظمة على قمة النظام النقدي الدولي.

منذ ولادة الصندوق كان له أهدافا محددة تمثلت أهمها بمحاولته في ممارسة تأثيرا مهما في حل المشكلات المتعلقة بميزان مدفوعات بلدانه الأعضاء والإسهام الفعال في تخفيف الآثار المترتبة على برامج الإصلاح الاقتصادي ومواجهة مشكلات المديونية الخارجية المستحقة لجهات رسمية وتجارية وتحقيق نمو قابل للاستمرار وذلك من خلال وضع موارد المالية في متناول البلدان الأعضاء في إطار مجموعة متنوعة من التسهيلات والقروض التمويلية والسياسات الخاصة بذلك والمتوقفة على التزام البلد العضو باتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة وتصحيح الاختلالات الاقتصادية والمالية الحاصلة في متغيرات الاقتصاد الكلي والمثبطة لقوى النمو الاقتصادي المستديم وفي إطار جدول زمني معين.

وفي ضوء ما تقدم فإن محاولة الكشف وتبسيط الضوء على طبيعة وهيكلية ومشروطية التسهيلات والقروض التمويلية التي يمنحها صندوق النقد الدولي للبلدان الأعضاء والأغراض المعدة لها، يشكل الهدف الأساسي الذي نسعى في هذه الفصل إلى تحقيقه.

وبذلك فيمكن أن ننطلق من فكرة أساسية تتمثل بامتلاك الصندوق مجموعة من التسهيلات التمويلية تقع تحت مسميات متباينة وفقا لطبيعة العون المالي المطلوب من قبل البلدان الأعضاء وشروط منحه. متوسلا الأسلوب الوصفي الذي يدعمه في بعض مكوناته المنهج التحليلي المستند إلى الدراسات والبحوث ذات الطبيعة الاقتصادية والسياسية الواقعة ضمن المحيط الدولي والتي عكست الضرر وف والإجراءات والملازمات التاريخية التي مرت بها مسيرة صندوق النقد الدولي.

أولا: ماهية صندوق النقد الدولي

مع التحديات التي أوجدها الاقتصاد العالمي ما قبل وخلال الحرب العالمية الثانية وما سببته من تفاقم الانخفاضات المتعاقبة في التجارة العالمية ومستويات الناتج والتوظيف وتدني معدلات النمو الاقتصادي وفي محاولة للدفاع عن اقتصاداتها والمحافظة على الاحتياطيات المتناقصة من الذهب والعملات الأجنبية لجأت بلدان العالم إلى سياسات متباينة تتفاوت بين زيادة القيود المفروضة على الواردات وتخفيض أسعار عملاتها وإلزام الأطراف المحلية بشروط معقدة للحصول على العملات الأجنبية وحيازتها نتيجة لفشلها في تحقيق ميزة تنافسية طويلة الأمد وإسهامها من خلال ما أحدثته من صراعات نقدية تنافسية غير متكافئة بين البلدان الرأسمالية وما تمثله من تكتلات نقدية في إزاحة الاستقرار عن علاقات التعامل بين أسواق النقد العالمية.

ويهدف إعادة التوازن إلى العلاقات النقدية الدولية ومعالجة اضطرابات النظام النقدي الدولي ولتجنب تكرار

السياسات الاقتصادية غير الكفوءة والمساهمة في حدوث الكساد العظيم في بداية ثلاثينات القرن العشرين عقد مؤتمر Britton (1944) Wood للنظر والتوفيق بين المشروعات الفردية التي تقدمت بها كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لوضع استراتيجية اقتصادية عالمية يتم من خلالها إعادة تشكيل وبناء صرح النظام النقدي الدولي في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية يراعي في أسسه مبادئ تحسين الهياكل النقدية والمالية الدولية بما يعزز سلامة الاقتصاد العالمي ويعيد تنشيطه ودفعه باتجاه تحفيز التوسع في التجارة الدولية ويلعب الدور المحوري فيه وتشرف عليه وكالة نقدية عالمية متخصصة سميت صندوق النقد الدولي (IMF) الذي أنشأ ليعكس تبدل علاقات القوى النسبية الفاعلة التي أسفرت عنها الخريطة الاقتصادية والسياسية والعسكرية لعالم ما بعد الحرب وتمنع إمكانية التجاوز على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الخارجة من الحرب بأكثر قوة اقتصادية ونقدية وعسكرية عالمية من خلال هيمنتها على قواعد النظام الاقتصادي الرأسمالي الجديد ساعية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي بما يوفر بيئة اقتصادية تؤمن سيادة رأسماليتها وازدهارها عبر فرضها حرية التجارة العالمية وإزالتها

القيود والمعاملات التمييزية كافة ضد توسع صادراتها وانتقال رساميلها وتجاه استحواذها على المواد الأولية والحيلولة دون ممارسة السياسات التنافسية لأسعار الصرف (إفقار الجار) وصولاً إلى تكامل الاقتصاد الرأسمالي العالمي تحت مظلتها وفرضها للدولار الأمريكي بوصفه عملة أساسية للاحتياطيات الدولية.

استناداً لما تقدم وطبقاً لرؤى الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها في المحافظة على قوة الدفع التي سيرت الاقتصاد الأمريكي خلال سنوات الحرب العالمية وما يتطلبه ذلك من استمرارية فتح أسواق بلدان العالم أمام انتقال منتوجاتها واستثماراتها عبر الآليات الجديدة القادرة على المحافظة على أسعار صرف ثابتة يمكن تعديلها على وفق معايير محددة وإلغاء القيود النقدية كافة على المدفوعات الخارجية الجارية، صيغت أهداف صندوق النقد الدولي لتشمل:

- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بإيجاد هيئة دائمة توفر سبل التشاور والتأزر في معالجة المشكلات النقدية الدولية.
  - تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية بما يسهم في المحافظة على تحقيق مستويات عالية من الدخل الحقيقي وفي رفع الكفاءة الإنتاجية لموارد البلدان الأعضاء وعدها أهدافاً أساسية لسياستها الاقتصادية.
  - تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء مع تجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.
  - الوصول إلى نظام متعدد الأطراف لمدفوعات المعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء مع إلغاء القيود المعرقلة لنمو التجارة العالمية والمفروضة على عمليات الصرف كافة.
  - دعم ثقة البلدان الأعضاء بإمكانية إجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين مدفوعاتهم دون اللجوء إلى إجراءات مضرّة وهدامة للدراخ الوطني أو العالمي بإتاحة موارده العامة للاستخدام المؤقت وتحت ضمانات كافية.
  - وتماشياً مع ما تقدم يصار إلى تقصير أمد الاختلال في موازين مدفوعات البلدان الأعضاء والتخفيف من حدته.
- وبذلك أنشأ صندوق النقد الدولي الذي يتوسل بغية تحقيق ما تقدم من أهداف بإلزام البلدان الأعضاء بالتعهد بعدم فرض قيود على سداد المدفوعات وإجراء التحويلات لأغراض المعاملات الدولية الجارية وعدم الدخول في ترتيبات تمييزية خاصة بالعملة أو تطبيق ممارسات تعدد سعر الصرف دون الحصول على موافقته، للمحافظة على استقرار أسعار صرف حول قيم تعادل معلنة في ظل نظام عالمي للمدفوعات متعدد الأطراف عن طريق بناء أرصدة نقدية تتلاءم وحاجة البلدان الأعضاء لمواجهة الاضطرابات العارضة والمؤقتة في مركزها المالي الدولي بما يكفل لها تحمل ما يفرضه عليها الصندوق من تبعات، متكونة على وفق ما اشترطته أحكام ميثاق صندوق النقد الدولي من حصص البلدان الأعضاء التي يتوجب عليهم دفعها عند الانضمام إليه وفي أعقاب المراجعات الدورية التي تزداد فيها تلك الحصص التي تتحدد استناداً إلى الحجم النسبي للعضو في الاقتصاد العالمي على وفق إجمالي ناتجة القومي وحجم معاملات الحساب الجاري في ميزان مدفوعاته ومقدار احتياطياته النقدية الدولية فضلاً عن الاعتبارات السياسية التي لعبت دوراً مهماً في تحديدها على أن يدفع ما لا يقل عن 25% منها ذهباً و/أو دولاراً أمريكياً أو 10% من أرصدها الذهبية و/أو الدولارية أيهما أقل. أما النسبة المتبقية (75%) فتدفع بالعملة الوطنية على أساس سعر تعادلها بالذهب أو الدولار الأمريكي كونه قابلاً للتحويل إلى ذهب وبسعر تكافؤ مقرر مسبقاً، ساعياً بذلك إلى إبقاء حجم موارده (مقيماً بالذهب أو الدولار) ثابتاً
- ويهدف منح الصندوق القدرة على إعادة تعديل حصص البلدان الأعضاء بما يعكس وبشكل أفضل التغيرات الطارئة على أحجامها النسبية في الاقتصاد العالمي وإعطائه المرونة الكافية لتقييم ملاءمتها (الحصص) لاحتياجات السيولة المشروطة وقدرته في تمويلها، نصت الأنظمة الأساسية للصندوق على إجراء مراجعة دورية عامة للحصص في فترات لا يتجاوز الفاصل الزمني بينها خمس سنوات تناقش من خلالها القضايا الأساسية المتعلقة بحجم الزيادة الكلية في الحصص والجمع بين التعديلات الانتقائية والتعديلات القائمة على تعادل النسب في إطار الزيادة الكلية.
- وعليه فقد أجريت إحدى عشرة مراجعة عامة اعتمد خلالها عدة زيارات لحصص الدول الأعضاء الجانب الأعظم منها زيادات متعادلة النسب إلا أن الصندوق سمح بتنفيذ زيادات انتقائية و/أو خاصة في الحصص بهدف تحقيق التوافق بين حصص البلدان الأعضاء وحجم اقتصاداتها وفي بعض الأحيان بهدف تعزيز وضع السيولة في الصندوق تحديداً

الجدول (1) المراجعات العامة لحصص الصندوق

المراجعة	تاريخ اعتماد القرار	الزيادة الكلية في الحصص (%)
الخمسية الأولى	آذار/مارس 1951	لم تقترح زيادة الحصص
الخمسية الثانية	كانون الثاني/يناير 1956	لم تقترح زيادة الحصص
1959/1958	شباط/فبراير-نيسان/إبريل 1959	60.7
الخمسية الثالثة	كانون الأول/ديسمبر 1960	لم تقترح زيادة الحصص
الخمسية الرابعة	آذار/مارس 1965	30.7
العامة الخامسة	شباط/فبراير 1970	35.4
العامة السادسة	آذار/مارس 1975	33.6
	آذار/مارس 1976	
العامة السابعة	كانون الأول/ديسمبر 1978	50.9
العامة الثامنة	آذار/مارس 1983	47.5
العامة التاسعة	حزيران/يونيو 1990 اعتباراً من	50.0
	تشرين الثاني/نوفمبر 1992	
العامة العاشرة	كانون الثاني/يناير 1995	لم تقترح زيادة الحصص
العامة الحادية عشر	كانون الثاني/يناير 1998	45.0
العامة الثانية عشر	كانون الثاني/يناير 2003	لم تقترح زيادة الحصص

فقد روعي عند تحديد حجم الزيادة في حصص الأعضاء منذ المراجعة العامة الحادية عشر (جانفي 1998) مجموعة من الاعتبارات المتنوعة من بينها نمو التجارة والمدفوعات العالمية ومدى الاختلالات المحتملة على جانب المدفوعات بما في ذلك الاختلالات التي قد تنشأ من التغيرات الحادة في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة والطلب المتوقع على موارد الصندوق لمساندة برامج التصحيح في البلدان الأعضاء والنمو السريع الذي تحققه العولمة وما يصاحبها من تحرير للتجارة والمدفوعات بما في ذلك الحساب الرأسمالي، وهو ما تميز به الاقتصاد العالمي منذ الاتفاق على الزيادة في الحصص عام 1990 وضعف وضع السيولة في الصندوق وخصوصاً في ضوء الأزمة التي اجتاحت دول جنوب شرق آسيا

وفي محاولة لدعم موارده المالية أمام احتمالية عدم كفاية المصادر الرسمية للسيولة الدولية (وبعيداً عن المصادر العادية من الحصص المقررة) ويهدف تجنب عدم الاستقرار المتوقع والحد من المضاربة في أسواق الصرف العالمية ولمواجهة الاضطرابات النقدية التي قد تسفر عنها الانتقالات السريعة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل وتحت شرطية وقوع الصندوق أمام ضغوط استثنائية تحد من قدرة الموارد المتوفرة لديه على تلبية طلبات التمويل الفعلية نتيجة لتعرض البلدان غير المشاركة لمشكلات في موازن مدفوعاتها تمثل طبيعتها أو حجمها الإجمالي خطراً يمكن أن يهدد استقرار النظام النقدي الدولي، وبناء على الاقتراح الذي تقدم به جاكسون (المدير الإداري للصندوق آنذاك) أوجد ما يسمى بالترتيبات العامة للإقراض (General Arrangement to Borrow) (GAB) عام 1962 التي تمكن الصندوق من استخدام اعتمادات مالية بلغت حتى الآن ما يقارب 17 بليون وحدة حقوق سحب خاصة تقدمها 11 بلداً صناعياً أو مصارفها المركزية بعملائها الوطنية وبأسعار فائدة مرتبطة بالأسعار السائدة في السوق، فضلاً عن مبلغ 1.5 بليون وحدة حقوق سحب خاصة يوفرها الاتفاق المعقود مع المملكة العربية السعودية لتمويل أية معاملة نقدية ضرورية تتم بينه وبين المشاركين في الاتفاقية لمواجهة المواقف الاستثنائية المهددة لاستقرار النظام النقدي الدولي

وفي جانفي عام 1997 وتحت ضغط الإدراك المتزايد لحاجة الصندوق المتنامية لموارد مالية قادرة على مواجهة الأزمات الطارئة القابلة للحدوث مستقبلاً ويهدف تعزيز قدرة الصندوق على للإقراض، قام مجلسه التنفيذي (Executive Directions)

بالموافقة على الاتفاقيات الجديدة للاقتراض (NAB) (New Arrangement to Borrow) التي يضع بموجبها نحو 25 بلدا أو مؤسسة دولية مبلغا يصل إلى 34 بليون وحدة حقوق سحب خاصة تحت تصرفه لسد عجز موارده المالية عن معالجة ما يصيب النظام النقدي الدولي من أزمات عدم استقرار .

وفضلا عما تمارسه حصص البلدان الأعضاء من دور رئيس في توفير الموارد النقدية اللازمة لمواجهة الاعتمادات المطلوبة من الصندوق والقادرة على منح الأعضاء قابلية احترام التزامات عضويتهم فإنها تشكل العنصر الأهم في علاقات الأعضاء المالية والتنظيمية مع الصندوق، فهي تحدد قوته التصويتية التي تحسب على أساس نظام التصويت المرجح القائم على إعطاء صوت واحد لكل 100000 (مائة ألف) وحدة حقوق سحب خاصة من حصته مضافا إليها 250 صوتا أساسيا مستحقا لكل عضو من هنا واستنادا إلى تعاطم حجم حصتها خصصت أكثر من نصف إجمالي الأصوات لتستحوذ عليها البلدان الرأسمالية الصناعية العشرة (Group Ten) التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية بحيازتها (17.523%) من إجمالي الأصوات سنة 2004 ممتلكة بذلك القدرة على استخدام حق الفيتو على أي قرار يتعارض مع مصالحها و رغباتها وسياساتها طالما ترتبط بموافقة 85% من إجمالي عدد الأصوات

من جانب آخر وفضلا عن اعتماد حصص الأعضاء في صندوق النقد الدولي بوصفها محددات لنصيب كل عضو من مخصصات وحدات حقوق السحب الخاصة فإنها تقرر الحدود القصوى من موارد الصندوق المالية المتاحة له في إطار مجموعة متنوعة من التسهيلات والقروض التمويلية التي تبلورت وبمرور السنين لمواجهة احتياجات البلدان الاعضاء للأموال اللازمة لاستعادة سلامة مركز مدفوعاته الخارجية واسترداد الظروف المؤاتية لتحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار استنادا إلى درجة الشريطة المربوطة بها والتكلفة المفروضة عليها وضمن مدة وشروط سداد وإقراض تتباين ونوع الحاجة المتصلة بميزان المدفوعات وقوة سياسة العضو التصحيحية المنفذة وطبيعة الظروف التي يتعامل معها التسهيل المعني، وذلك من خلال مبادلة عملته بمقدار معادل من العملات القابلة للاستخدام أو بحقوق السحب الخاصة المملوكة للصندوق على أن يتم وخلال فترة محدودة إعادة شراء عملته باستخدام عملات الأعضاء الآخرين أو حقوق السحب الخاصة بعد دفع رسوم محددة على عمليات السحب تتراوح بين 0.75% و1% وبحسب قيمة المسحوبات أو أجل السداد.

ثانيا: التسهيلات والقروض التمويلية لصندوق النقد الدولي

تأخذ التسهيلات والقروض التمويلية التي يتيحها صندوق النقد الدولي للبلدان الأعضاء والمستندة إلى موارده المالية المتوفرة تحت حساب الموارد العامة المستحصل عليها بنوع خاص من اكتتابات الأعضاء والمكملة بموارد مقترضة من حين لآخر، وحساب الدفع الخاص الناتجة عن تسديد الموارد المقترضة إلى الصندوق الاستئماني، وأخيرا الموارد المتوفرة في الصندوق الاستئماني التابع للتسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي والناجمة عن القروض والمنح التي تقدمها البلدان الأعضاء، صيغ متعددة توضع تحت عناوين متباينة.

- التسهيلات التمويلية الاعتيادية Ordinary Financing Facility

\* الشريحة الاحتياطية (الشريحة الذهبية ما قبل التعديل الثاني) Reserve Tranche

يتيح صندوق النقد الدولي استنادا إلى وجود حاجة متصلة بميزان المدفوعات ودون الخضوع لرسوم أو لتوقع تسديد (إعادة الشراء) والالتزام به، موارد مالية بقدر تجاوز حيازات الصندوق حصته في حساب الموارد العامة باستثناء الحيازات الناشئة عن عمليات الاقتراض التي قام بها البلد المعني بموجب جميع سياسات الصندوق الخاصة باستخدام موارده العامة.

\* الشرائح الائتمانية Credit Tranches

تمتلك البلدان الأعضاء القدرة على إثبات قيامها بجهود معقولة التغلب على الصعوبات التي تعترض موازين مدفوعاتها وضمن سياسة الشرائح الائتمانية لصندوق النقد الدولي القابلة لاستخدام موارد الصندوق وفي إطار الشريحة الائتمانية الأولى (First Credit Tranche) البالغة 25% من حصة البلد العضو كما وتتم عمليات السحب اللاحقة والمكملة لنسبة 100% من حصة البلد العضو في إطار الشرائح الائتمانية الثلاث العليا (Upper Credit Tranche) والمستخدم بشكل دائم تقريبا ضمن اتفاقات الاستعداد الائتماني (Stand-By Arrangments) أو اتفاق التمويل المحدد (Extended Financing Facility) على أقساط

أو مراحل بعد التزام العضو بمعايير الأداء المتفق عليها اعتمادا على سياسات تتيح له التوقع بإمكانية حل مشاكل ميزان مدفوعاته خلال فترة زمنية معقولة على أن يتم تسديد المبالغ المسحوبة في فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات.

#### \* اتفاقات الاستعداد الائتماني Stand-By Arrangments

يجوز صندوق النقد الدولي للبلدان الأعضاء وضمن اتفاقات الاستعداد الائتماني معالجة مشكلات قصيرة الأجل في موازين مدفوعاتها السحب ربع السنوي على موارده المالية وبحدود قصوى عند تقيده بمعايير الأداء وإنجازه للمراجعات الدورية لبرامج التصحيح الاقتصادية ولمدة تتراوح بين 12-18 شهرا (قد تقصر أو تطول إلى ثلاث سنوات) على أن يتم تسديدها خلال فترة تتراوح بين 3-5 سنوات بعد كل عملية سحب

وتتيح معايير الأداء المشتملة عموما على السياسة الائتمانية والاحتياجات الاقتراضية لدى الحكومة أو القطاع الخاص والسياسات المقيدة للتجارة الخارجية والمدفوعات والاقتراض القصير أو المتوسط أو الطويل الأجل من الخارج فضلا عن التغيرات الحاصلة في مستويات الاحتياطي الدولي والاستخدام الصافي للدين الخارجي، للصندوق والبلد العضو القدرة على تقييم ما تحقق من تقدم في تنفيذ سياسات التصحيح خلال فترة الاتفاق كما تشكل دليلا على ضرورة اعتماد تدابير تصحيحية إضافية لازمة، وعند عدم التقييد بالمعايير السابقة ويهدف الحصول على اقتراضات جديدة ينبغي التفاهم مع الصندوق على شروط استئناف اقتراض جديد بعد التشاور واتخاذ قرار في المجلس التنفيذي بهذا الخصوص.

#### \* تسهيل التمويل الممدد Extended Financing Facility (EFF)

تحصل البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي وبموجب ما أنشئ في جوان 1974 من تسهيل تمويلي ممدد ذي المدى الأوسع والمبالغ الأكبر نسبيا وبمعايير الأداء نفسها ومراحل السحب (إمكانية تقسيط السحب على أساس نصف سنوي) وعلى وفق ما تنص عليه اتفاقات الاستعداد الائتماني وبعد تقديمه برنامجا يحدد فيه أهدافه وسياساته خلال فترة اتفاهه التمويلي الممتد والتزامه بتقديم بيان تفصيلي سنوي يعرض فيه السياسات والتدابير التي سيتبناها خلال الأشهر الاثني عشر التالية، على جزء من موارد الصندوق المالية لاجتياز الاختلالات الاقتصادية الهيكلية في الإنتاج والتجارة والأسعار والمتسببة في إيجاد مواطن ضعف خطيرة في ميزان مدفوعاته وبطنا شديدا في معدل نموه يعيقان تنفيذ سياسات إنمائية نشطة، على أن يتم إعادة تسديدها في غضون فترة تتراوح بين أربع ونصف وعشر سنوات من تاريخ كل عملية اقتراض.

#### - التسهيلات التمويلية الخاصة Special Financing Facility

يقدم صندوق النقد الدولي فضلا عن التمويل المتاح للبلدان الأعضاء في إطار الشرائح الائتمانية، تمويلا آخر في إطار تسهيلات خاصة تساعد على تكييف الاقتصاد مع المشاكل المتصلة بميزان المدفوعات.

#### \* تسهيل التمويل التعويضي والطارئ

#### (Compensatory and Contingent Financing Facility)(CFFF)

#### + تسهيل التمويل التعويضي (CFF)(Compensatory Financing Facility)

يهدف مساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة الاختلالات الحاصلة في موازين مدفوعاتها والناجمة عن وقوعها المؤقت تحت ضغط هبوط عوائدها التصديرية إلى مستويات أدنى من اتجاه المدى المتوسط و/ أو الزيادة المفردة في تكاليف استيراد الحبوب ولأسباب تعد إلى حد كبير بعيدة عن إرادتها وسيطرتها، بدأ صندوق النقد الدولي سنة 1963 بتقديم التمويل التعويضي كتسهيل إضافي تم توسيع مداه ليشمل النقص في عوائد السياحة وتحويلات العاملين في الخارج فضلا عن إيرادات خطوط أنابيب النفط ورسوم عبور القناة والشحن والنقل والبناء والتأمين.

#### + تسهيل التمويل الطارئ (Contingent Financing Facility)

بإمكان البلدان الأعضاء المرتبطة باتفاقات تمويلية مع الصندوق وبموجب تسهيل التمويل الطارئ تغطية استمرارية تنفيذ برامج التصحيح المدعومة بموارد الصندوق عند التعرض لصدمات خارجية سلبية غير متوقعة تحدث انحرافات غير مرغوبة في المتغيرات الرئيسية الشديدة التقلب غير المسيطر على حركتها ذاتيا والمؤثرة في حساب المعاملات الجارية في ميزان مدفوعاته والمتمثلة بإيرادات الصادرات وأسعار الواردات ومعدلات الفائدة الدولية فضلا عن تحويلات العاملين في الخارج وعوائد السياحة إذا كانا يشكلان عنصرا مهما في ذلك الحساب.

ويتيح تسهيل التمويل التعويضي والطارئ للصندوق ومن خلال توفيره موارد إضافية على المبالغ المسحوبة في إطار الشرائح الائتمانية حيازة كميات من عملة البلد المستفيد تتجاوز الحدود المرسومة للاستخدام المتراكم طبقا للسياسات الخاصة بالشرائح الائتمانية

\* التسهيل التمويلي للمخزونات الاحتياطية  
(The Buffer Stock Financing Facility) (BSFF)

يهدف المساعدة على تمويل مساهمات البلدان الأعضاء في ترتيبات البرامج الدولية لإنشاء مخزونات سلعية احتياطية بعد برهنتها على وجود صعوبات متعلقة بميزان المدفوعات مستعدة للتعاون معه للقيام بإيجاد حلول مناسبة لها أنشأ صندوق النقد الدولي سنة 1969 التسهيل التمويلي للمخزونات الاحتياطية التي يمكن من خلالها إجراء سحبات تصل إلى مستوى يعادل 35% من حصتها لدى الصندوق.

\* تسهيل تمويل الأرصدة الاحتياطية

لتمويل مساهمات البلدان الأعضاء المتفق عليها من الأرصدة الاحتياطية الدولية وبعد إثبات عجز ميزان مدفوعاته عن التزامه اتجاه ذلك يقدم صندوق النقد الدولي وضمن تسهيل تمويل الأرصدة الاحتياطية موارده المالية لتحقيق ذلك.

\* التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية  
(Systemic Transformation Financing Facility) (STFF)

حتى يتم مواجهة المصاعب المتعلقة بميزان مدفوعات البلدان العاملة على تحويل اقتصاداتها إلى النظام القائم على السوق والناجمة عن اضطرابات عميقة في الأنماط التقليدية لعمليات التبادل التجاري والمدفوعات التي تتخذ صيغة انخفاض شديد في إيرادات الصادرات ناتجة عن انتقال إلى الأسعار السوقية التنافسية و/أو ارتفاع كبير دائم في تكاليف الاستيرادات الصافية الناجمة عن التحول إلى أسعار السوق الدولية خاصة ما يتعلق منها بمنتجات الطاقة، أنشأ المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في أبريل 1993 وبدافع مساعدتها في تحقيق الاستقرار وإعادة هيكلة اقتصاداتها بما يحقق بنا إطار مؤسسي وقانوني يتلاءم والنظام الجديد ولتقديم التمويل الإضافي اللازم لدعم المراحل المبكرة من عملية التحول، التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية ليستمر حتى نهاية 1994 الذي ينبغي أن يرفق بطلب استخدامه بيانا خطيا تفصيليا عن أهداف السياسة الاقتصادية المرجوة والنتائج المتوقعة على صعيد الاقتصاد الكلي والإجراءات التي ستتخذ خلال الأشهر الاثني عشر القادمة فيما يتعلق ببنية الاقتصاد والمالية العامة وشؤون النقد والصرف، مقابل التعهد بعدم التشدد في القيود على الصرف والتجارة (وعدم فرض قيود جديدة) أو العمل بتعدد سعر الصرف والسعي لإيجاد حلول بناءة للمشاكل المشتركة مع شركائه التجاريين

\* تسهيل الاحتياطي التكميلي (SRF) Supplemental Reserve Facility

يشكل امتلاك البلدان الأعضاء القدرة على توفير قاعدة معقولة يستند عليها في إمكانية تحقيق معالجة عاجلة لاختلالات ميزان المدفوعات استنادا إلى اعتماد سياسات تصحيحية فعالة مدعومة بالتمويل الكافي، الأساس الذي يعتمد عليه صندوق النقد الدولي ومنذ عام 1997 في فتح تسهيل الاحتياطي التكميلي لمساعدتها في تجاوز مشكلات موازين مدفوعاتها الاستثنائية المؤقتة الناجمة عن احتياجاتها الكبيرة للتمويل قصير الأجل الناتج عن فقدانها لثقة السوق على نحو مفاجئ ومثير للاضطراب والمنعكس بصورة ضغط على حساباتها الرأسمالية وأرصدها الاحتياطية (تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج) وبشكل ذلك تهديدا للنظام النقدي الدولي سببه نشوء خطر العدوى المحتمل.

\* تسهيل النفط Oil Facility

من خلال إعادة تدوير فوائض العملات الأجنبية لدى البلدان المصدرة للنفط عن طريق اقتراضها ودعمها بموارد مالية مقترضة من بلدان المراكز الخارجية القوية أنشأ صندوق النقد الدولي في جوان 1974 تسهيل النفط المؤقت الذي استمر لغاية ماي 1976 لدعم البلدان الأعضاء في مواجهتها للعبء الملقى على موازين مدفوعاتها نتيجة لزيادة تكاليف وارداتها من النفط والمنتجات النفطية أبان أزمة الطاقة الدولية الناجمة عن الطفرة الواسعة في أسعار النفط العالمية بمعدل أربعة أضعاف في بداية سبعينات القرن المنصرم  
- التسهيلات التمويلية الميسرة.

## \*تسهيل التصحيح الهيكلي (SAF) Structural Adjustment Facility

يسعى صندوق النقد الدولي وفي إطار التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي الذي أنشأ في مارس 1986 إلى تقديم قروض ميسرة الشروط تدعم برامج التصحيح المتوسطة الأجل على صعيدي الاقتصاد الكلي والهيكل للبلدان النامية المنخفضة الدخل التي تعاني مشكلات مطولة قديمة العهد في موازين مدفوعاتها تمنحها القدرة على إقامة الترتيبات اللازمة لإحداث نمو اقتصادي يتصف بالاستمرارية، وإسناد أوضاع ميزان مدفوعاتها، وتيسير إقامة علاقات منتظمة مع الدائنين وتخفيف القيود المفروضة على التجارة والمدفوعات. على أن يمتلك البلد العضو المؤهل والراغب في استخدامها قابلية التعاون مع خبراء الصندوق والبنك الدولي في تصميم إطار للسياسات الاقتصادية اللازمة لبرنامج تصحيحي يمتد على مدى ثلاث سنوات يعرض في دراسة تسمى "دراسة إطار السياسة الاقتصادية" التي تعد وثيقة تصيغها السلطات الوطنية بقصد ضمان وضع إطار مترابط للسياسة الاقتصادية واجتذاب المساعدة المالية والفنية اللازمة لدعم برنامج التصحيح يحدد من خلاله الأهداف الاقتصادية الكلية والهيكلية التي تعتمد تطبيقها في الأعوام الثلاثة مع وصف احتياجات التمويل الخارجي ومصادر التمويل الرئيسة على أن يجري إعداد برامج سنوية مفصلة قبل صرف القروض التي تقدم بموجب اتفاقات سنوية تشمل مقاييس ربع سنوية تتعلق بالميدان المالي والسياسات ذات الطابع الهيكلي تستخدم في تقييم الأداء التي يشير حدوث انحرافات عنها ضرورة تعديل السياسة الاقتصادية في إطار البرنامج السنوي اللاحق

\* التسهيل المعزز للتصحيح الهيكلي (تسهيل التكيف الهيكلي الموسع)

## Enhanced Structural Adjustment Facility (ESAF)

إن الأهداف وأهلية الاستخدام والسماح والإجراءات الرئيسة وأساليب التسديد لتسهيل التمويل المعزز للتصحيح الهيكلي الذي أنشأه المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في عام 1987 وتم تمديده وتوسيعه في شباط/فبراير 1994 مماثلة لتلك الخاصة بالتسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي إلا أنه يسعى إلى توجيه موارده نحو توفير الدعم اللازم لتنفيذ برامج أكثر قوة للتصحيح الهيكلي على المدى المتوسط وذات تدابير تتسم بطموح أشد تأثيراً في تشجيع النمو الاقتصادي وتعزيز أوضاع ميزان المدفوعات في الثلاثة أعوام المحددة للبرنامج مع السماح بتمديدها لسنة رابعة إضافية للبلدان الأعضاء المؤهلة التي حققت نتائج مرضية في تنفيذ برامجها الاقتصادية واعتمدت تدابير صارمة لمواجهة التطورات الخارجية وبموجب التسهيل المعزز للتصحيح الهيكلي (ESAF) المعتمد من صندوق النقد الدولي وبإسناد الموارد المالية تمهيداً من مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي وعلى خلفية الخطر الذي تمارسه أعباء الديون الخارجية الهائلة على مسيرة التصحيح والنمو للبلدان الفقيرة المثقلة بها وضع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سنة 1996 برنامج عمل مشترك يمثل منهجاً شاملاً ومتكاملاً ومنسقاً للتعامل مع الديون الخارجية أطلق عليه "المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون" Initiative for the Heavily Indebted Poor Countries.

(مبادرة هيبك) (HIPC Initiative) يقتضي تقديم مساعدة استثنائية للبلدان المؤهلة منها بهدف تسوية مشكلات ديونها الخارجية التي تفتقر آلياتها التقليدية إلى القدرة على تخفيض أعبائها والوصول بها إلى مستويات يمكن عندها سداد رسوم الخدمة المستحقة عنها من خلال حصيلة الصادرات والمساعدات المالية والتدفقات الرأسمالية مع الحفاظ على مستوى مناسب من الواردات، وتنطوي على خفض القيمة الحالية الصافية لإجمالي الديون المستحقة على البلد المدين التي يشكل استمراره في بذل جهود التصحيح على صعيد الاقتصاد الكلي وتنفيذه للإصلاحات اللازمة في إطار السياسات الهيكلية والاجتماعية مع تركيز برامجه الإصلاحية الاجتماعية بالدرجة الأولى على الرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسي إحدى أهم الركائز الأساسية التي تقوم عليها هذه المبادرة.

وبعد دراسات مكثفة لاستراتيجيات التنمية والديون وإجراءات التشغيل وخيارات التمويل بدأها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في أبريل 1993 وبسبب ما يتطلبه النمو الاقتصادي المقابل للاستمرار الذي يشكل العنصر الأساس لجهود الحد من الفقر من سياسات اقتصادية كلية سليمة تمثل جوهر التفويض المنوط بالصندوق، ونتيجة لعدم قدرة كثير من البلدان الأعضاء المنخفضة الدخل على تحقيق المكاسب اللازمة من نمو اقتصادي مستمر وتحسن دائم في ميزان المدفوعات يقود إلى إحداث تخفيض دائم في شدة الفقر على الرغم من المساعدات الكبيرة المقدمة من الصندوق ومجتمع المانحين الأوسع، اعتمد وزراء البلدان الأعضاء في الصندوق سنة 1999 منهجاً جديداً يجعل من استراتيجيات الحد من الفقر (PRSP) (Poverty Reduction

## Strategy Paper) الصادرة عن البلدان ذاتها

الأساس الذي يحكم عملية منح القروض الميسرة وتخفيف أعباء الديون التي يوفرها الصندوق والبنك الدوليين للبلدان الأعضاء واستبدال التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي (ESAF) بتسهيل النمو والحد من الفقر (PRGE) (Poverty Reduction and Growth Facility) وطورت الأهداف بحيث أصبح الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي الهدفين الأساسيين لبرامج السياسات في البلدان المعنية مجسدة اتجاهاً منهجياً أكثر اعتماداً من ذي قبل على البلدان الأعضاء في رسم سياسة اقتصادية شاملة تسهل للمجتمع الدولي بما في ذلك صندوق النقد والبنك الدوليين - تقديم الدعم المطلوب بأكبر درجة ممكنة من الفعالية دون تدخل في تحديد النتائج.

إن ضرورة وجود منهج شامل إزاء التنمية ورؤية واسعة لأوضاع الفقر والعمل على تسريع معدل النمو الاقتصادي وزيادة مشاركة الطبقات الفقيرة وتحفيز شعور البلدان بملكية البرامج المدعومة بموارد الصندوق ومحاولة الحد من الفقر وضرورة التعاون بين الدوائر الإنمائية والتركيز بشكل أكثر وضوحاً على النتائج، تشكل المبادئ التي يستند عليها المنهج الجديد وتسترشدها عملية وضع استراتيجيات الحد من الفقر التي يمكنها أن تحدد ومن خلال تحليل العقبات الاقتصادية الكلية والاجتماعية والمؤسسية التي تعوق النمو وتحدها من القدرة على معالجة الفقر بسرعة أكبر في ضوء فهم أعمق للفقر وأسبابه، الأهداف متوسطة وطويلة الأجل المراد تحقيقها وكذلك السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية الاجتماعية اللازمة لتنفيذها، ومحاولة زيادة فاعلية المساعدات الخارجية ورفع كفاءتها عن طريق تحديد حجم المساعدة الفنية والمالية المطلوبة لتنفيذها، وتقييم الأثر المحتمل على حالة الفقر نتيجة لزيادة التزامات المساعدة وتخفيضها بما في ذلك الوفورات الفعلية المتحققة من تخفيض أعباء الديون - تسهيلات وسياسات وإجراءات أخرى يطبقها صندوق النقد الدولي.

تحت ضغط ظروف يصعب اجتيازها بإسناد تسهيلات الصندوق الاعتيادية والخاصة قام صندوق النقد الدولي وفي أواخر العقد الماضي باستحداث مجموعة من الآليات الخاصة تمثلت بما يأتي:  
\* آلية التمويل الطارئ

أنشأ صندوق النقد الدولي في سبتمبر 1995 ولمواجهة الظروف النادرة التي تشكل أزمة في الحسابات الجارية أو التي تهدد بوقوعها آلية التمويل الطارئ المتمثلة بمجموعة من الإجراءات المستهدفة تيسير الحصول على موافقة عاجلة من المجلس التنفيذي على الدعم المالي المقدم من الصندوق مع ضمان توفر الشروط اللازمة لتقديمه.

### \* مساعدات الطوارئ Emergency Assistance

لتغطية الإفرازات السلبية للبلدان الأعضاء الخارجة توا من صراعات مسلحة وسع صندوق النقد الدولي سنة 1995 مساعدات الطوارئ لتشمل فضلاً عن البلدان الأعضاء التي تواجه مصاعب في ميزان مدفوعاتها ناشئة عن كوارث طبيعية مفاجئة لا يمكن التنبؤ بها، البلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات ضعف قدراتها الإدارية والمؤسسية في مرحلة ما بعد انتهاء صراعاتها المسلحة مع جواز تقديمها طالما بقيت تلك القدرات قادرة على القيام بتخطيط وتنفيذ السياسات مع وجود التزام واضح من جانب سلطاته وثبوت حاجته الماسة لتمويل ميزان مدفوعاته. على أن يعد بياناً بالسياسات الاقتصادية المتبعة وإطاراً اقتصادياً كلياً يتضمن بيانات كمية

### \* خطوط الائتمان الطارئ (CCL) Contingent Credit Lines.

وهي خطوط دفاع وقائية أنشأت سنة 1999 تمكن البلدان الأعضاء المطبقة لسياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي على أساس قصير الأجل عندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثير للاضطراب بسبب امتداد عدوى الأزمات الآتية من بلدان أخرى.

إن قواعد استخدام موارد الصندوق العامة تطبق بشكل موحد على البلدان الأعضاء كافة استناداً إلى وضع ميزان المدفوعات ومدى قوة السياسات التصحيحية المطبقة والقدرة على السداد وبتحديد قصوى تتناسب وحصة البلدان المعنية، باستثناء تسهيل الاحتياطي التكميلي الذي يخضع في استخدام موارد الصندوق للحدود المتناسبة مع الحصص. فالصندوق يعتمد على احتياجات البلد العضو من التمويل وإمكانيته للسداد بما في ذلك مدى قوة البرنامج المطبق والائتمان القائم المستحق للصندوق وسجل أداء البلد العضو فيما يتعلق بالاستخدام لموارد الصندوق ومدى تعاونه في أعماله الرقابية فضلاً عن وضع



السيولة لدى الصندوق، في تحديد الموارد الممكن استخدامها وفقا لهذا التسهيل. وفي ضوء الحاجة لحماية طابعه النقدي والحفاظ على دوره بوصفه حافظا للبلدان الأعضاء قرر المجلس التنفيذي واعتبارا من 24 تشرين الأول/أكتوبر 1994 رفع الحد الأقصى لاستخدام موارد الصندوق العامة سنويا في إطار الشرائح الائتمانية وبموجب الاتفاقات الممدة من 68% من الحصة إلى 100% منها مع الإبقاء على حدود الاستخدام التراكمية دون تغيير عند مستوى 300% من الحصة، صافية من مدفوعات السداد المقررة

ثالثا: مشروطة الصندوق لمنح التسهيلات والقروض التمويلية

وتعزيزا للضمانات الوقائية التي تكفل حسن استغلال موارد الصندوق وضمان عدم استخدامها لمجرد تأجيل الاختيارات الصعبة وإنشاء مزيد من الديون والتأكد من قدرة الأعضاء على دفع اقتصاداتها باتجاه النمو وتسييد التزاماتها المالية في الوقت المحدد بما يسمح له بتجديد موارده المحدودة وإتاحتها لأعضاء آخرين، وبهدف تمكينها من القيام بعملية تصحيح منظمة اعتمادا على التمويل الذي يقدمه الصندوق وما يحدثه من تأثير فعال ومحفز لمصادر التمويل الأخرى دون اللجوء إلى تدابير ضارة برخائه و/أو رخاء بلدان أخرى، اعتمد صندوق النقد الدولي في إقراره لتسهيلاته الائتمانية وقروضه المختلفة على التزام البلدان الأعضاء بانتهاج حزمة متكاملة من الإجراءات النقدية والمالية والتجارية الداخلية منها والخارجية التي عرفت تحت ما يسمى ببرامج التثبيت (الاستقرار) الاقتصادي والتصحيح الهيكلي (Stabilization Program and Structural Adjustment) ينتظر أن تعالج عدم التوازن الحاصل في ميزان المدفوعات بأقصى درجة من الفعالية وتحقق أهداف كمية محددة تتصل بسلامة المركز الخارجي والاستقرار المالي والنقدي والنمو القابل للاستمرار، تتخذ صيغة خطاب نوايا يعرض فيه البلد العضو الراغب في الحصول على تسهيلات الصندوق التمويلية أهداف حكومته الخاصة بالسياسات الاقتصادية خلال مدة تنفيذ البرنامج والتغيرات الواجب إجراؤها ومعايير الأداء التي تمثل مؤشرات موضوعية لسياسات معينة.

إن برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي المتضمنة من حيث طبيعة التدابير المتخذة إلى مالية منها ترمي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي بتصحيح الاختلالات الحاصلة في متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسة المتمثلة بالعجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات ويراعى تنفيذها عادة صندوق النقد الدولي، وأخرى تتوخى إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية الداخلية وتنميتها وإزالة التشوهات سعيا لإطلاق النمو الاقتصادي على أساس اقتصاد مبني على قواعد السوق يختص البنك الدولي بالإشراف على تنفيذها

، تستند أساسا على منهج في جوهره تلفيقي يرتكز نظريا في معظمه على الأفكار الكلاسيكية الجديدة (النيو كلاسيكية) مع غلبة الاعتماد على السياسة النقدية بوصفها عنصرا متغيرا أفرغت كل مقوماته النظرية في إطار اليد الخفية الكلاسيكية وآليات السوق، معطية الأولوية لمكونات التوازن العام في مواجهة قضايا استحداث واستحداث النمو الاقتصادي على مستوى كل من الجهاز الإنتاجي (على وفق مبادئ الكلاسيكيين القدامى) والطلب الكلي الفعلي (على وفق ما طالب به الكينزيون) متخذة ثوبا قشيبا نسج بخيوط تقليدية تمثلت بالآلية السعرية الحرة المقدسة كلاسيكيا والمحركة للنظام الاقتصادي ونظرية كمية النقود التي أعطت للتحكم في كمية النقود المتداولة وامتصاص الفائض السيولة (أي امتصاص الفائض الطلب على الصرف) الأولوية في تحقيق التوازن وتقييد التضخم.

من هذا وذاك أخذ المركب الكلاسيكي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وبخاصة في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن العشرين صورته الجديدة وبهيئة مزيج من اقتصادات العرض وأفكار النقوديين حرك وبدرجات متفاوتة سياسات المحافظين الجدد الذين مثلوا الأدوار الرئيسة في المسرحية السياسية الغربية وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا كما حفز فكر هيئة العاملين في صندوق النقد الدولي بصفة خاصة ففي هذا الإطار صممت الأفكار الاقتصادية المحافظة لبرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي انطلاقا من ارتباط جميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلدان المعنية والناجمة عن محصلة تراكمات سياسات داخلية خاطئة أصلا، بوجود فائض في الطلب المحلي يتجاوز إمكانيات البلد وما يمكنه أن يحصل عليه من تدفقات تلقائية لرؤوس الأموال الأجنبية المسببة وفقا لتفسير النظرية الشائعة في هذا السياق لانعدام التوازن الخارجي الذي ما هو إلا تعبير عن فقدان التوازن الداخلي. فالاختلال السلبي في ميزان المدفوعات ما هو إلا نتاج تجاوز الإنفاق القومي في سنة ما الناتج المحلي الإجمالي مضافا إليه الموارد التي

يمكن الحصول عليها بالانسياب العادي لرأس المال الأجنبي في السنة نفسها، وهو ما يتطلب انتقال رؤوس الأموال إلى الداخل ( عن طريق الاقتراض أو الاستثمار الأجنبي) أو بتسرب الذهب إلى الخارج. وبهذا فإنه وفي ضوء التشخيص السابق يمكن القول إن العجز الحاصل في ميزان المدفوعات الذي يجد تجسيده في فجوة التجارة الخارجية ما هو إلا انعكاس في الطلب الكلي معبر عنه في تفوق الاستيعاب المحلي حجم الإنتاج.

وبعني إعطاء الأولوية لخفض الاستيعاب المحلي التركيز بالدرجة الأولى على أدوات سياسة إدارة الطلب السلعي ( الإفراط في الطلب الكلي) أي إعطاء الأولوية للسياسات النقدية والمالية التقييدية . وبما أن القطاع الحكومي هو مصدر الإفراط في الطلب المحلي في كثير من الحالات لذا تتضمن برامج الإصلاح مزيجاً يشتمل على خفض إنفاق القطاع العام وزيادة إيراداته بوصفه الأسلوب المباشر لتخفيض الطلب السلعي. فضلاً عن زيادة الضرائب على الاستهلاك الخاص والاستثمار بغية خفضها وصولاً إلى - تحقيق التوازن بين الإنفاق الكلي والطاقة الإنتاجية المتاحة بوصفه الضمانة لعدم ارتفاع المستوى العام للأسعار (التوازن الداخلي).

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، أي تحقيق الشروط التي تضمن ألا يتعدى عجز ميزان الحساب الجاري المستوى القابل للتمويل في الأمد الطويل من خلال المصادر المتاحة (التوازن الخارجي) بعبارة أخرى فإن صندوق النقد الدولي ينطلق في صياغته لبرامج التثبيت الاقتصادي والتكليف الهيكلية (الذي يعد البنك الدولي شريكاً له فيها) من نظرية ميزان المدفوعات التي استخدمت في تحليل سياسات التجارة الخارجية للبلدان الرأسمالية الصناعية ثم في تحليل الصلة القائمة بين تراكم الديون الخارجية والتكيفات الضرورية التي يتعين تنفيذها داخل الاقتصاد القومي لتصحيح عدم التوازن الحاصل .

## خطة البحث

### المقدمة.

#### I- نشأة وأهداف وتطور صندوق النقد الدولي.

1-1- اتفاقية برتون وودز .

2-1- مخطط كينز .

2-2- مخطط هاري هوبت .

3-1- نشأة الصندوق .

2- أهداف الصندوق .

3- تطور الصندوق .

3-1- تحليل أزمة برتون وودز .

3-2- تعديل أحكام الصندوق .

#### II- الهيكل التنظيمي للصندوق وموارده وأشكال مساعداته .

1- الهيكل التنظيمي للصندوق .

1-1- الأجهزة المسيرة .

1-2- الأجهزة الاستشارية .

2- موارد الصندوق .

2-1- حصص الأعضاء .

2-2- الاقتراض .

3- أشكال المساعدات .

3-1- المساعدات المالية .

3-2- المساعدات الفنية .

#### III- دراسة علاقة الجزر بالصندوق .

1- علاقة الجزائر بالصندوق و الاتفاقيات المبرمة معه .

1-1- نشأة العلاقة بين الجزائر و الصندوق .

1-2- اتفاق الجزائر مع الصندوق سنة 1989.

1-3- اتفاق الاستعداد الانتمائي STAND LUY 3 جوان 1993.

2- إعادة جدولة الديون الخارجية للجزائر .

2-1- طريقة إعادة الجدولة .

2-2- التسهيلات و اتفاقية متعددة الأطراف .

2-3- إعادة الجدولة الأولى لديون العمومية 1 جوان 1994.

2-4- إعادة جدولة القانية 21 جويلية 1995.

3- تقييم الصندوق و الانتقادات الموجهة له .

3-1- تقييم صندوق النقد الدولي .

3-2- تقييم المجلس الوطني الاجتماعي .

3-3- الانتقادات الموجهة لبرنامج الصندوق .

**الخاتمة .**

**المقدمة**

نتيجة للاضطرابات الشديدة التي مست الاقتصاد العالمي بعد الحربين العالميتين ا و ا انحصرت معظم اقتصاديات دول العالم ما أدى إلى سع هذه الدول خاصة الكبرى منها إلى محاولة تنظم التجارة الدولية و محاولة وضع الأسس الكفيلة بإصلاح النظام النقدي الدولي و استقراره و قد أفرز هذا التعاون إنشاء مؤسسات مالية من أهمها صندوق النقد الدولي و هو الموضوع الذي سنتطرق إليه ف بحثنا هذا.

فمن خلال الفصل الأول سنحاول توضيح التطور التاريخي لظهور صندوق النقد الدولي و طرية إنشائه و تطوره و أهم أهدافه ثم التعرض إلى تنظمه الهيكلي و موارده و أشكال مساعداته من خلال الفصل الثاني و آخر و في الفصل الثالث سنتطرق إلى العلاقة بين الصندوق و الجزائر من خلال محاولة علاجه لأزمة المديونية و انعكاساتها و تقييم دورة في الجزائر.

**1- نشأة و تطور الصندوق وأهدافه:**

على اثر الاضطرابات التي سادت نظام النقد الدولي خلا فترة الحرب العالمية الثانية أجمعت الدول رأبها على تسلم أمرها إلى منظمة دولية تأخذ على عاتقها مهمة الإشراف على تغيير أسعار صرف عمات الدول، و قد كان مؤتمر برتون وودز بالولايات المتحدة في جويلية 1944 الذي عتر نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية قد وضع الأساس للتعاون فيما بين الدول و لحل مشاكل النقد العالمية.

**1-1- اتفاقية برتون وودز:**

نتيجة الفوضى التي سادت النظام النقدي الدولي قبل و خلال الحرب العالمية الثانية اندفعت الدول للبحث عن نظام نقدي دولي جديد من شأنه التخفيف من حدة هذه الاضطرابات و الأزمات و كذا يحقق ه أهدافها المتمثلة في خلق تجارة دولية متعددة الأطراف، ثبات أسعار الصرف، إمكانية التحويل من العملات، ... على إن تمتع النظم الجديد بمرونة كافة فيكون بمقدور هذه الدول إتباع السياسة النقدية الملائمة لظروفه الاقتصادية في الداخل.

و يتشكل هذا النظام أساسا من مؤسسة مالية دولية تربطها علاقات بالبنوك الوطنية المركزية للدول، و ف هذا الإطار برزت مناقشات عديدة بتشجيع كل من الولايات المتحدة الأمريكية و إنجلترا حول الطرق المثلى للتحكم في أسعار الصرف و في ظل أي نظام نقدي، و كيفية تسهيل حركة المبادلات الدولية و تحقيق نوع من التوازن في ميزان المدفوعات للدولة.

و منه تم استدعاء مجموعة من الخبراء الماليين الأربع و أربعين دولة للمشاركة في المؤتمر النقدي للخروج بوثيقة تعتبر معاهدة دولية لتنظيم الحياة الاقتصادية و المتمثلة في اتفاقية بريتون وودز، هذه الأخيرة تعتمد بشكل كبير على مخطط " هاري هويت " الأمريكي، و تأخذ بعض البنود من خطط " اللورد كينز " الإنجليزي.

### 1-1- مخطط كينز

هو مشروع نسب لواقعه البريطاني " اللورد مينارد كينز " و قد وضع المشروع سنة 1941 إلا انه قدم كورقة عاملة سنة 1943 يرسم فيها الإطار الذي من خلاله يمكن قيام نظام نقدي دولي.

و لقد تمحور هذا المخطط حول فكرة جوهرية مفادها تكوين اتحاد ماصة دولي، أو بالأحرى إنشاء بنك مركزي دولي للاحتياط، بحيث يتيح للدول الأعضاء أن تحصل على اعتمادات واسعة و تستطيع بواسطتها تسديد عجزها الخارجي و عليه فإن الذهب لا يمكن اعتباره الحل الأمل لاسيما إذا كانت الدولة تتمتع بفائض كبير يمكنها من جلب هذا المعدن و كذا اقتراح كينز إضفاء الطابع النقدي على المبادات الدولية و ذلك في إطار أسعار الصرف الثابتة. و على ضوء ما سبق مكن معرفة العناصر التي يتضمنها المخطط و التي تتمثل في:

أ- إنشاء عملات دولية جديدة: يتم ذلك بسعر صرف ثابت بالنسبة للذهب و اصطلاح على تسميته (البانكور – BANCOR) و بذلك يلغى كل الاحتياطي من العملات الرئيسية إلا أنه يبقى على قاعدة صرف الذهب و هذا لأغراض نقدية دولية، حيث يرى كينز انه عند دخول المخطط حيز التنفيذ و التطبيق تصبح المدفوعات الدولية تتم بعملتين فقط هما (البانكور و الذهب) و يمكن للدول الحصول على البانكور عن طريق بيع الذهب و استخدم حقها في الاقتراض من " اتحاد المقاصة الدولي "، أما العملية العكسية أي الحصول على الذهب مقابل البانكور فإن ذلك غير ممكن.

و يستند هذا المخطط أيضا على حالات العجز و الفائض، ففي حالة العجز تلجأ الدول لبيع الذهب أو الاقتراض من أجل الحصول على البانكور حيث يمكن تحديد حجم الحصة لأي بلد على أساس صادرات و واردات البلد، و من ثم تحديد رسم يقدر ب، 1% سنوا للدولة التي تطلب قرضا لا يزيد عن نصف حصتها، أما إذا تجاوزت ذلك فإنها مجبرة على دفع رسوم 2% سنوا و حتى الدول التي تحقق فائضا و ذلك عندما يفوق رصيدها الدائم نصف حصتها و قد حدد هذا الرسم بـ 1% سنويا.<sup>(1)</sup>

ب- تطبيق نظام معدل صرف ثابت: إن تطبيق هذا النظام يجعل ك العملات بما فيها العملات المهيمنة تشترك ف عملة موحدة هي " البانكور " و في هذا المجال فإن معدلات الصرف ثابتة، و قد افترض كينز في هذا المجال السماح بتخفيض اعملة في حدود 5% إذ تجاوزت الدولة 25% من حصتها خلال السنة.<sup>(2)</sup>

- إنشاء بنك مركزي دولي.
- إنشاء عملة جديدة تكون دولية التعامل تدعى " البانكور "
- و ما يجدر ملاحظته هو أن الأسس التي قام عليها المشروع كانت تخدم المصالح الخاصة لبريطانيا و تتجاوب مع أهدافه التي ترمي على تحقيقها بإقامة هذا النظام الجديد حيث تسعى لتحقيق ما يلي:
- إيجاد الكيفية المناسبة التي تسمح بالحصول على كمية كبيرة من الدولارات لإعادة بناء الاقتصاد و تصحيح العجز الكبير في ميزن المدفوعات.
- استخدام السياسة النقدية بحرية تامة دون القبول بفرض قيود معينة.
- تقوية مركز الجنيه الإسترليني و بشكل خاص مقابل الدولار مع تمكين لندن من القيام بدورها كسوق نقدية متطورة.

### 1-2- مخطط هاري هويت:

عن الطرح الذي قام به (هاري ديكستر هويت) كان بناء على تجربته و معرفته للأوضاع الاقتصادية العالمية التي اكتسبها من خلال ممارسته لوظيفته كأمين مال للخزينة الأمريكية. فمخطط هويت يعكس وجهة نظر الأمريكيين و يمكن تلخيص طرح هويت ف نقطتين:

(1) د. الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد، الجزائر 1996، ص40.

(2) د- الهادي خالدي، المرجع نفسه، ص41.

- ضرورة إنشاء وحدة حساب اسمها "UNITAS" محدودة بالنسبة للذهب.
- اقتراح صندوق لتسوية المبادلات بين العملات و هذا منا جل تصحيح الاختلافات الموجودة و هذا لا يتم إلا بتثبيت العملات الأجنبية بالنسبة للوحدة "UNITAS".
- و قد ركز هوات على ضرورة توازن المدفوعات أكثر من اهتمامه بالقضايا التجارية، و حتى يمكن للدولار أن يحتل مكانته فإنه يقترح تمويل الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الصندوق القسط الأكبر من اجل إمتلاكها لأكثر احتياطي من الذهب العالم.
- و على العموم يمكن حصر أوجه التشابه بين المشروعين في النقاط التالية:
- كلا المشروعين يقترحن إنشاء مؤسسة دولية مشتركة.
- كلاهم يؤكد على ضرورة منح مساعدات تمويلية للبلدان الأعضاء التي تعاني عجز في ميزن مدفوعاتها.
- العم على استقرار أسعار الصرف عن طريق تثبيت العملات الأجنبية بالنسبة لـ "UNITAS" و هذا رأي هوايت و تثبتها بالنسبة لكينز.

و أما بخصوص أوجه الاختلاف تكمن في فكرة اتحاد المقاطعة الدولي و جوهر الاختلاف يكمن ف بسط الاستقرار، غذ يعد بمثابة بنك للدول الأعضاء نظرا للعلاقة التي ستربطه بالبنوك المركزية، كما أنه لم يتطرق إلى التزامات الدول الدائنة بل يقترح قيودا صارمة تجاه الدول المدنية.

و فيما يخص تضارب المشروعين فإن هذا يعد طبيعيا لأنه يعكس السباق الذي نشأ بين الدولتين، و قد احتاج التقريب بين المشروعين المتعارضين إلى إلقاء ممثلي كل من الدولتين 9 مرات بواشنطن في سبتمبر و أكتوبر 1943، و حاولا مقدما المشروعين التوصل إلى حل وسط يتمثل في مشروع مشترك، و بعد مناقشات مطوية فز مشروع هوايت لأسباب سياسية تتمثل في هيمنة الاقتصاد الأمريكي، خاصة أن بريطانيا مازالت تحت نيران الحرب العالمية الثانية و بالتالي فقد تخلى البريطانيون عن مخططهم و انظموا إلى المخطط الأمريكي مقابل رفع الأمريكيين للرأسمال المخصص لصندوق الاستقرار من 5-9 مليارات دولار. و قام النظام الندي الدولي الجديد بموجب اتفاقية بريتون وودز على أساس مخطط هوايت مع استكماله بجزء مما و د في مخطط كينز.

1-3- نشأة الصندوق.

إن النتائج المترتبة عن الانهيار الاقتصادي الذي ساد خلال الثلاثينيات و كذا الدمار الناجم عن الحرب العالمية الثانية أرغم الدول المتحالفة على الاتفاق من اجل وضع أسس جديدة للتعاون الدولي بسبب انهيار الشبكة العالمية للتبادل و نهيا نظام المدفوعات المتعدد الأطراف.

فمن سنة 1941 شرعت الحكومة الأمريكية في إعادة البناء الاقتصادي لما بعد الحرب وفق منظور ليبرالي، و قد ترجم هذا التطور من خلال اتفاق التعاون المتبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا في 23 فيفري 1942، و نظرا لهذه الأسباب بادرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حث الأمم المتحدة بعقد مؤتمر اقتصادي عالمي لمناقشة و تحليل الأفكار المطروحة، هذه الأخيرة و جهت الدعوى إلى 44 دولة، و عرض في المؤتمر التمهيدي أهم المقترحات التي وردت في مخططي كينز و هوايت و كان ذلك في 15 جوان 1941.

ثم كان مؤتمر بريتون وودز من 1 إلى 22 جويلية 1944 الذي تم فيه التشاور و مناقشة المشروعين بصفة رسمية، حيث وضع ممثلو البلدان المشاركة اتفاقية التأسيس لمؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي، و تمخض عن هذه الأخيرة إنشاء كل من:

• صندوق النقد الدولي.

• البنك العالمي للإنشاء و التعمير.

الجدول (01) الدول المؤسسة للصندوق النقدي الدولي.

1	استراليا	10	الدانمارك	19	هايتي	28	زيلندا الجديدة	37	بريطانيا
2	بلجيكا	11	الدومينيكان	20	الهندوراس	29	نيكاراغوا	38	السلفادور

39 تشيكوسلوفاكيا	30 النرويج	21 الهند	12 الإكوادور	3 بوليفيا
40 إفريقيا الجنوبية	31 بنما	22 العراق	13 مصر	4 كندا
41 الاتحاد السوفياتي	32 البرغواي	23 إيران	14 و.م.أ.	5 الشيلي
42 الأورغواي	33 هولندا	24 أيسلندا	15 إثيوبيا	6 الصين
43 فنزويلا	34 البيرو	25 ليبيريا	16 فرنسا	7 كولومبيا
44 يوغسلافيا	35 الفيليبين	26 لكسمبورغ	17 اليونان	8 كوستاريكا
	36 بولونيا	27 المكسيك	18 غواتيمالا	9 كوبا

المصدر: د. الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 49.

قضى مؤتمر بریتون وودز بان الدول المؤسسة هي التي وقعت على الاتفاقية أو التي قبلت حكومتها الانضمام أو التوقيع على الاتفاقية قبل تاريخ 1945/12/31.

و في 1945/12/27 تم التوقيع على نص الاتفاقية من قبل 29 دولة فقط، و دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بع أن تحقق الشرط الذي تضمنته المادة العاشرة من ذلك الاتفاق و المتمثل حسب الملحق (أ) للاتفاق نفسه في التوقيع عليه من طرف عدد من الدول يمتلك مجملها 65% من حصص الصندوق و إيداع تلك الدول أدوات التوقيع لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

### 3- أهداف الصندوق.

أولت إلى الصندوق النقدي الدولي مجموعة من الأهداف نختصرها فيما يلي:

1. تشجيع التعاون الدولي عن طريق اتجاه هذه المؤسسات الدائمة التي تهيئ الوسائل اللازمة للتشاور في المسائل النقدية الدولية.

2. تيسير التوسع و النمو المتوازن في التجارة الدولية و بالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة و الدخل الحقيقي و المحافظة عليها، و في تنمية الموارد الإنتاجية لجميع الأعضاء و اعتبار كل هذا بمثابة أهداف رئيسية للسياسة الاقتصادية.

3. العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف و المحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، و تجنب التنافس لتخفيض قيم المعاملات و يتم ذلك عن طريق:

أ- تثبيت سعر الدولار بالذهب و إمكانية تحويله ذهب من جهة و تحديد أسعار لصرف العملات للأعضاء على أساس الذهب و الدولار من جهة أخرى.

ب- السماح بتقلبات في أسعار العملات في حدود 1% و متابعة سياسات تغيير أسعار صرف العملات للدول الأعضاء التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها.

4. المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، و إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف و المعرقة لنمو التجارة العالمية.

5. تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية كي تتمكن من تصحيح الاختلالات ف موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرّة بالرخاء الوطني أو الدولي.

و لتحقيق الأهداف السابقة فإن على الدول الأعضاء الالتزام بما يلي:

- تبادل المعلومات بينها بحيث تلزم كل دولة عضو بتقديم معلومات دقيقة و وافية عن حالة ميزان مدفوعاتها للصندوق و تقدم عرضاً عن حال احتياطياتها و استثماراته و كذا مستوى الدخل الوطني و تقديم معلومات حسب مستوى الأسعار و النفقات، و بالمقابل يضع كل هذه المعلومات تحت تصرف الدول الأعضاء، كما يلزم بتقديم مساعدته الاستشارية فيما تعلق بالأنظمة النقدية.

- إزالة العقبات التي تحول دون التشجيع الحسن للتجارة الدولية برفع الحواجز الجمركية و سن القوانين الداخلية تسهل عملية نق السلع و الخدمات.

● استخدام الدول الأعضاء لموارد الصندوق بفرض تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها لأن ذلك قد يؤثر سلباً على باقي الدول الأعضاء.

● تحقيق حرية تحويل العملات بتجنب الرقابة على أسعار اصرف داخل الدول الأعضاء.

و مما سبق فإننا نرى بأن الولايات المتحدة الأمريكية استغلت خروج أوروبا من الحرب العالمية الثانية منهكة اقتصاداً من جهة و حيازتها لأكبر احتياطي من الذهب المقدر بـ 24600 مليون دولار من جهة أخرى، لتفرض هيمنتها على النظام الاقتصادي الدولي الجديد لتلك الفترة و يتضح ذلك من خلال بنود اتفاقية بريتون وودز حيث حث البند الثامن على إجبار الدول الأعضاء على تبادلي فرض القيود على المدفوعات الجارية و أيضاً على سياسات التبادل المتعددة الأطراف، كشرط للحصول على خدمات الصندوق النقدي الدولي، مما خدم مصلحته.

## 1\*-2- تطور الصندوق.

### 2-1- تحليل أزمة بريتون وودز.

نتيجة لأزمة الثقة بالدولار الأمريكي التي كان سببها هو العجز الكبير في ميزان المدفوعات الأمريكي و سياسة الاستثمار الخارجي التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية و ما رافق ذلك من ارتفاع معدلات تضخم و هروب رؤوس الأموال الأمريكية لأوروبا، حدثت موجة تحويل الدولار إلى عملات أخرى أهمها المارك الألماني فالبرغم من المكانة احتلها الدولار الأمريكي في نظام الصندوق إلا أن بعض الأحداث الدولية أثرت على مركزه ( حرب كوريا 1951 أزمة السويس 1956) و ذلك من خلال تأثيرها على ميزان المدفوعات الأمريكي، و كذلك ساهمة بعض الأحداث النقدية في أوروبا من زيادة إضعاف مركز الدولار كاتفاق 14 دولة أوروبية على قابلية عملاتها وفقاً لقيم تعادل معينة مع توحيد أسواق صرفها<sup>(1)</sup>، و كذلك تدفق رؤوس الأموال من الدولار على أسواق الصرف الأوربي و ذلك لأسعار الفائدة المرتفعة. هذا الموضوع دفع بالسلطات الأوروبية النقدية إلى اغتنام الفرصة وذلك بعد التدخل في حل الدولار لدعم أسعار صرف عملاتها.

و بعد هذه الأحداث توالى أزمة الدولار الأمريكي بسبب زيادة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي حتى عام 1971 حين أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية ( أوت 1971) إجراءات اقتصادية شديدة لمواجهة الموقف و أهمها التوقف عن تحويل الدولار إلى ذهب ( في عهد نيكسون) أو إلى عملات أخرى قابلة للتحويل و قلصت من نفقاتها و جمدت الأجور، و رفع معدلات الضريبة على الواردات، كما فرضت الرقابة على المدفوعات و التجارة الخارجية<sup>(2)</sup> فالسياسة الاقتصادية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية لحماية الدولار أدت إلى انهيار اتفاقية بريتون وودز من خلال انهيار قاعدتين أساسيتين لهذه الاتفاقية:

● التراجع عن تحويل الدولار إلى ذهب.

● التراجع عن مبدأ ثبات أسعار الصرف بعد تتابع عمليات التعويم من قبل الدول الأعضاء.

### 2-2- تعديل أحكام الصندوق.

عرف نظام بريتون وودز جملة من الإصلاحات نجرها فيما يلي:

أ- **التعديل الأول:** و الذي يتعلق بالأصول و الاحتياطي، فعند وضع اتفاقية بريتون وودز سنة 1944 كانت الدول الأعضاء تملك قبل الستينيات احتياطي يمكنها من حل المشاكل المتوقعة في ميزان مدفوعاتها و لكن مع بداية الستينيات عرفت الأصول من احتياطي الدول الأعضاء تطور ملحوظاً و رغم ذلك فإن هذا التطور لا يمكن الاعتماد عليه و ذلك نظراً للتوسع الكبير في التجارة الدولية من جهة، و تضاعف عدد العملات القابلة للصرف من جهة أخرى، و هذا ما أدى إلى تحرير التدفقات الرأسمالية الشيء الذي أدى إلى الضغط على الاحتياطات، و مع الإشارة إلى أن نص اتفاقية بريتون وودز لا يتطرق إلى إمكانية إنشاء وسائل أخرى للاحتياط، و من هنا لجأ الصندوق إلى البحث عن حلول للتخفيف من حدة الضغط

### 1- اتفاقيات الجز لرمع الصندوق:

(1) د- وجدي محمد حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعات المصرية، ص 359

(2) د- وجدي محمد حسين، المرجع نفسه، ص 359.

لإعادة التوازن إلى ميزان مدفوعاتها عمدت الجزائر إلى تقليص من وارداتها من جهة و من جهة أخرى لجأت إلى صندوق النقد الدولي، فقد وجدت السلطات التي حكمت البلاد بعد أحداث أكتوبر 1988 عجز مالي قدره 800 مليون دولار تم علاجه باللجوء إلى شركة الاحتياطيات الموجودة في الصندوق و بهذا تدخل الجزائر في مفاوضات مع هذه الهيئة المالية العالمية.

**1- اتفاق الجز لرمع الصندوق سنة 1989:** من أجل تسوية مشكلة الاختلال في ميزان المدفوعات لجأت الجزائر مع سنة 1988 إلى موارد الصندوق باستعمال شريحة الاحتياطيات بمبلغ 155,7 مليون دولار (حقوق السحب الخاصة) يستعمل هذا المبلغ بدون شرط و هي تمثل 25% من حصة البلد و تتطلب منها فقط وحسب الإجراءات المالية و الاقتصادية التي تقوي إتباعها من أجل إعادة تسوية الوضعية المالية الخارجية فلجأت الجزائر إلى تسهيلات التمويل التعويض و الطارئ في جوان 1989 و ذلك بعد إنخفاض موارد الصادرات من المحروقات و بلغت قيمة هذه التسهيلة 315 مليون وحدة حقوق سحب خاصى أي ما يعادل 50.55% من جهة الجزائر و تعادل 600 مليون دولار تعمل أيضا دون قيد أو شرط حيث تميزت هذه القروض بطول أجلا التسديد.

**2- اتفاق الإستعداد الائتماني ley 3 جوان 1991:** هذا الإتفاق يتعلق ببرنامج تهجم اقتصادي قصير المدى (10 أشهر) تنتهي مدته في 31 مارس 1992 بموجب هذا الاتفاق يلزم الصندوق بتحرير قرض قيمته 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة و يغمر تحديد الأقساط بناءا على تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الاتفاقية المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية التي تضمنتها رسالة حسن النية التي وافق عليها الصندوق و هذه الأهداف تتعلق بالسياسة الاقتصادية الكلية لتخفيض قيمة العملة و تحرير الأسعار بما فيها أسعار الصرف و أسعار المواد الواسعة الاستهلاك و تحقيق فائض في الميزانية لتمويل التطهير المالي للمؤسسات العمومية و التحكم في التضخم و تنوع الصادرات من غير المحروقات و تحرير التجارة و تثبيت نمو الكتلة النقدية إلى 2% في سنة 1991.

## 2- إعادة جدولة الديون الخارجية الجز لرية.

إذا كان خيار إعادة الجدولة للديون الخارجية أمرا مستجدا قبل 1993 من طرف السلطات العمومية الجزائرية فإن هذا الخيار أصبح يفرض نفسه بقوة نتيجة ثقل عبء خدمة الدين و التي أصبحت تمتص كل إيرادات الصادرات و الشيء الذي زاد من حدتها انخفاض أسعار المحروقات بالإضافة على انغلاق المؤسسات المالية و اشتراط الدائنين إعطاء الضوء الأخضر من طرف الصندوق النقدي الدولي.

و نظرا للدهور الوضعية المالية و الاقتصادية للبلاد في نهاية 1993 إذا كان من المتوقع أن تصل نسبة خدمة الدين إلى 100% من إجمالي الصادرات طلبت الجزائر إعادة الجدولة ديونها الخارجية و عقد عدة اتفاقيات مع الصندوق النقدي الدولي و كان أولها By STAND سنة 1994 و أخرى من نوع التسهيلات التمويلية الموسعة في سنة 1995 فتوجهت إلى نوادي الدائنين في باريس و لندن لإعادة جدولة ديونها العمومية و الخاصة.

## ثانيا: منهجية وإجراءات إعادة الجدولة:

باعتبار أن القرارات الاقتصادية هي في الأخير قرارات سياسية بحتة فإن الجزائر قررت إعادة الجدولة لديونها الخارجية و يعتبر البلد الذي يطلب إعادة الجدولة لديونه في حقيقة الأمر هو في حالة توقف عن الدفع و كما جرت العادة فإن الدائنين يخضعونه لجملة من القواعد و الإجراءات و يلزمه المرور بعدة مراحل من المفاوضات للوصول إلى إعادة الجدولة لديونه و هذا ما فعلته الجزائر، حيث باشرت عدة مراحل من المقاومات مع خبراء الصندوق النقد الدولي تعلقت في البداية حول وضعية الاقتصاد الجزائري ثم مرحلة أخرى ارتكزت حول الإصلاحات التي يجب تنفيذها و تندرج زيارة وفد عن الصندوق من الخبراء إلى الجزائر التي تعبر عن برنامج الاستقرار الاقتصادي التي تنوي الالتزام به لاسترجاع التوازنات المالية خلال سنة من التطبيق و الذي يحمل عنصر رضي الصندوق الذي تنص مبادئه على أن ترتيبات الصندوق ليست اتفاقية تعاقدية مع الأعضاء و إنما هي قرارات من الصندوق تحدد بالاتفاق مع الأعضاء شرط مساعدته المالية لهم و توقفت الجزائر عن الدفع مباشرة بعد إرسالها الرسالة حسن النية للصندوق الذي وافق مجلس إدارته عليها في ماي 1994 و تعتبر موافقة الصندوق النقد الدولي على برامج الاستقرار الاقتصادي بمثابة ضمان أساسيا للدائنين الذين علقوا مساعدتهم المالية بالاتفاق مع الاقتصاد و قبولهم للدخول في مفاوضات ترمي إلى إعادة الجدولة و قد صاحب موافقة مجلس الإدارة على رسالة حسن النية منح تسهيلات مالية للجزائر باعتبارها عضو في



الصندوق بحوالي مليار دولار و قبل المرور على نادي باريس قام الوفد الجزائري المفاوض (وزير المالية، محافظ البنك المركزي) بشرح البرنامج الاقتصادي للعديد من الدول الدائنة و المؤسسات المتعددة الأطراف و هذا للحصول على الدعم الضروري لتنفيذ البرنامج الذي يتوقف أساسا على ثقة الدائنين فيه و قد تقدمت الجزائر رسميا بطلب إلى رئيس نادي باريس إلى الاجتماع و هو ما تم فعلا في 31 جوان 1994 بحضور الوفد الجزائري يقوده وزير المالية و ممثلين على الصندوق و البنك العالمي و ممثلين آخرين عن بعض الهيئات و البنوك و بعد 36 ساعة من المفاوضات ثم التوصل إلى المحضر الرسمي الذي يحدد الإطار العام لإعادة الجدولة و تعتبر الديون القابلة لإعادة الجدولة لدى نادي باريس هي الديون العمومية المتوسطة و طويلة الأجل يستثنى منها قصيرة الأجل المقدرة بحوالي 60% من إجمالي الديون الجزائرية و المقدرة في أواخر سنة 1993 بـ 24.012 مليار دولار و قد كان هدف النادي وضعيا هو لأجل الدفع للنسبة من خدمات الديون العمومية للجزائر باعتبارها تواجه أزمة السيولة.

**طريقة إعادة الجدولة:** اتفق الدائنون في نادي باريس بعد العرض الذي قدمه وزير المالية الجزائري على أن يتم إعادة الجدولة وفق المجال التطبيقي و طريقة التسديد التاليين:

**أ- مجال التطبيق:** مست إعادة الجدولة للديون المبرمة قبل تاريخ 30 ديسمبر 1993 وهو تاريخ محدد و مثبت لا يمكن تجاوزه و التي تستحق خلال الفترة التي تمتد من 1 جوان 1994 إلى 31 ماي 1995 و المسماة بفترة التجسيد أو نافذة التجسيد و التي تحسب عموما بناء بما يتوافق مع الفترة التي يستغرقها برنامج الاستقرار الاقتصادي (اتفاق الاستعداد الائتماني) المتفق عليه مع الصندوق قبل المرور إلى نادي باريس و المقدرة بـ 12 شهر.

**ب- طريقة التسديد:** باعتبار أن الجزائر بلد منتج للبتروول و له قدرات كبيرة فهو يصنف من الدول ذات الدخل المتوسط و ليس من الدول الفقيرة و من هنا فإن طريقة التسديد المختلط و تتضمن:

- التسديد يكون على أساس إطالة فترة الاستحقاق إلى 16 سنة.
- مدة العضو تقدر بـ 4 سنوات على الأكثر
- التسديد يبدأ بعد الانتهاء من فترة الأعضاء أي السنة الخامسة ابتداء من سنة 1998 فالجزائر لا تسدد أي شيء من المبلغ المعاد جدولته في 4 سنوات الأولى و تسدد فقط 10,7% من المبلغ خلال أربع السنوات التالية.

و في الأخير نشير إلى أن الجزائر و بمجرد إعادة الجدولة تحرم من الحصول على قروض مالية على الأقل خلال فترة العضو في حين تبقى القروض التجارية المضمونة للمديونية (إلغاء) باعتبار أن الجزائر لا تعتبر بلد فقير مقارنة مع الدول التي استفادت من ذلك منها الدول الإفريقية و بعض دول أمريكا اللاتينية.

**2- التسهيلات المالية و الثنائية و المتعددة الأطراف:**

إعادة الجدولة مثلما تسمح بالحصول على النقود السائلة تمكن كذلك للبلد المدين من تحرير شرائح القروض المجمدة في إطار تنفيذ بعض الشروط و الاتفاق مع الصندوق و الحصول كذلك على تسهيلات مالية من الهيئات المتعددة الأطراف.

و بصفة عامة شكل إجمالي القروض التي ترغب الجزائر في الحصول عليها بالإضافة إلى مليار دولار من الصندوق أكثر من 01 مليار دولار من المؤسسات المتعددة الأطراف 5,3 مليار دولار ناتجة عن عملية إعادة الجدولة بالإضافة إلى المساعدات المالية الثنائية على شكل قروض تجارية.

**3- إعادة الجدول الأولى للديون العمومية 1 جوان 1994:**

بعد التوقيع على اتفاقية STAND . BY دخلت الجزائر في مفاوضات مع نادي باريس لإعادة جدولة ديونها العمومية و قد تم جدولة 5,3 مليار دولار و تم تحديد مدة تسديد 16 سنة مع 4 سنوات فترة إعفاء و تشمل الديون التي وصلت إلى 5 مليار سنة 1994 مقابل 8 مليار دولار سنة 1993 حيث أصبحت نسبة الديون إلى الصادرات 86% سنة 1993 و هكذا تم التوقيع على 17 اتفاقية ثنائية أولها كانت مع كندا في سبتمبر 1994 و آخرها مع إيطاليا فيفري 1995.

و تعتبر الاتفاقيات الثنائية تجسيدا لاتفاق العملي و الشامل لإعادة الجدولة حيث بلغت الديون العمومية 13,5 مليار دولار بالنسبة للدين القائم الذي يساوي 26 مليار دولار و أهم الصعوبات التي واجهت المفاوضات هي تردد اليابان و الذي طالب بضمانات و معاملة خاصة.

**4- إعادة الجدولة الثنائية 21 جويلية 1995**

استمرار لعملية إعادة جدولة الديون العمومية عبر نادي باريس تم يوم 21 جويلية 1995 إمضاء ثاني اتفاق مع الدائنين الرسميين و قد مست هذه العملية القروض المضمونة التي حصلت عليها الجزائر قبل 30 سبتمبر 1993 و هو المبلغ المتبقي بعد إعادة الجدولة الأولى بحيث تم الاتفاق على أن التسديدات تكون ضعيفة من 1995 إلى 2005 و تصبح أكثر أهمية بعد ذلك وهو ما يسمى التسديد المختلط و على هذا فإن رزمة التسديد تكون كما يلي:

- تسديد 0,43% من المبلغ المعاد جدولته في 1999/11/30
- تسديد 0,60% من المبلغ المعاد جدولته في 2000/11/30
- تسديد 0,43% من المبلغ المعاد جدولته في 2001/11/30
- تسديد 0,98% من المبلغ المعاد جدولته في 2002/11/30
- تسديد 8,82% من المبلغ المعاد جدولته في 2011/11/30
- تسديد 9,59% من المبلغ المعاد جدولته في 2012/11/30

و يجب على الجزائر أن توقع على 17 اتفاقية قبل 31 مارس 1996 بحيث تم التوقيع على 14 اتفاقية ثنائية كان آخرها مع الولايات المتحدة الأمريكية يوم 28 مارس 1996 بمقدار 1 مليار دولار، لقد سمح الاتفاق الثنائي بإعادة جدولة أكثر من نصف الديون العمومية و يبدي التسديد في نهاية 1999 و المدفوعات تكون على مدى 25 سداسي و بصفة تدرجية بالنسبة لـ 8 سنوات الأولى بحيث تدفع الجزائر خلالها 9% من أصل الدين.

#### تقييم صندوق النقد الدولي.

كانت نتائج السياسات النقدية المتشددة و الإصلاحات الهيكلية و المؤسسية

- 1 تحول العجز بين الميزان المالي للحكومة من 9% سنة 1993 إلى فائض بنسبة 3% سنة 1996 و 2,4% سنة 1997.
- 2 انخفاض نسبة السيولة من 99% عام 1993 إلى 36% عام 1997 بسبب السياسة النقدية المتشددة.
- 3 تعزيز الوضع الخارجي للجزائر بسبب تجديدها سياسات إدارة الطلب و تخفيض قيمة الدينار الجزائري.
- 4 تراجع نسبة الهبوط في إجمالي الناتج المحلي من 2% عام 1993 إلى 1% سنة 1994 و ارتفاع معدلات النمو الحقيقي إلى حوالي 4% عامي 1995-1996.

#### تقييم المجلس الوطني الاجتماعي.

إن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي انجر عنه آثار اقتصادية و اجتماعية وخيمة أهمها:

- 1 حصاد عملية التصنيع و احتواءها و السيطرة عليها
- 2 شل قدرات القطاع الزراعي و إعاقة فرص التطور التكاملي
- 3 إضعاف مكانة الدولة
- 4 الإشراف الاستشاري الأجنبي على قطاع الخدمات و التجارة
- 5 تفاقم الفقر و انتشاره في المجتمع الجزائري
- 6 تدهور القدرة الشرائية و ظروف السكان المعيشية
- 7 توسع البطالة و تفاقمها خاصة لدى الشباب.

#### الانتقادات الموجهة لبرنامج صندوق النقد الدولي.

- 1 برامج و سياسات الصندوق تهدف إلى جعل الدول النامية مجرد توابع يجب عليها التكيف الايديولوجيات الرأسمالية بدلا من أن تكييف اقتصادياتها لمصالحها و متطلبات شعوبها.
- 2 العمل على إجبار الاقتصاديات النامية على التحول إلى اقتصاديات ليبرالية و تدعيم القطاع الخاص على اعتبار انه في ظل سوق مفتوحة سيؤدي ذلك على انخفاض العجز في الميزانية العامة و بحكم أن القطاع الخاص في الدول النامية لا يتوفر على إمكانيات تمكنه من استيعاب الاقتصاد الليبرالي الذي تفرضه الدول المتقدمة التي تملك قطاع خاص له إمكانيات كبيرة مما أدى إلى انسياب الموارد للقطاع الخاص دون فائدة.

3- برامج الصندوق تؤدي إلى سياسة انكماشية حيث تزداد نسبة البطالة و ينخفض مستوى الاستهلاك و الاتفاق و بالتالي انخفاض معدلات النمو.

4- تدخل الصندوق في السياسة الداخلية للبلد من الناحية الاقتصادية و فرضه لرفع الدعم على أسعار المواد الاستهلاكية الرئيسية نتج عنه اضطرابات اجتماعية خطيرة و توسع دائرة الفقر.

5-؟؟؟؟؟ إجراءات تخفيض قيمة العملة المحلية أدى إلى ارتفاع قيمة الواردات بالعملية الصعبة حيث تسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج و بالتالي زيادة التكاليف الاستثمارية للمشروعات الجديدة و كذا ارتفاع مستوى المعيشة و انعكاساته على الأغلبية السابقة من المواطنين.

6- عمل الصندوق على فرض إلغاء القيود و تحرير التجارة الخارجية و التوسع في درجة الانفتاح و هنا ما يؤدي إلى انتقال الاستثمارات و رؤوس الأموال الأجنبية، و نظرا للمنافسة غير المتكافئة بين الاستثمار المحلي و الخارجي الأجنبي فإن هذا الأخير يتمكن من السيطرة على الاقتصاد الوطني.

7- التوزيع غير العادل للحصص ما جعل الدول الرأسمالية؟؟؟؟؟ القرار بينما الدول النامية تتحمل تكلفة القرار.

8- عمل الصندوق على عدم اقتصاديات الدول النامية و زعزت الجانب السياسي داخل البلد و هذا ما يمكن ملاحظته من خلال برامجه المطبقة و التي نتج عنها تسريح العمال و تدهور المستوى المعيشي للفرد.

و نلخص القول أن سياسات و برامج الصندوق تعتبر من تطلعات و طموحات الدول الرأسمالية و الحد من أزماتها و مشاكلها على حساب اقتصاديات الدول النامية.

السياق نذكر تأكيده على تدعيم التعاون بين البنوك المركزية بهدف إزالة آثار تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل على ميزان المدفوعات من جهة، و توسيع نطاق المعونات و التي يمكن أن يقوم الصندوق النقدي الدولي بتقديمها من جهة أخرى.

إذ يمكن للدول التي تعرف عجزا في موازين مدفوعاتها و الناتجة عن التحويلات الرأسمالية أن تستعمل الموارد المتاحة

لديها، و من أجل تعظيم هذه الموارد التي بواسطتها يمكن تحقيق التحويلات التي من شأنها ترقيم جهود التعاون فإنه من الضروري الزيادة في عدد العملات التي تتحقق بواسطتها التحويلات و تسهيلها بين الدول الأعضاء<sup>(1)</sup>

و لتحقيق هذه التعديلات فإن الاتفاقية العامة تطرقت للقروض التي تم إنشاؤها و استعملت لهذا الغرض و قد تم

تجديدها حيث دعمت موارد الصندوق النقدي الدولي بمبلغ 6 مليار دولار، و في سنة 1966 عرفت الحصص تعديلا رابعا، و بذلك

ارتفعت موارد الصندوق من 16 مليار دولار إلى 221 مليار دولار<sup>(2)</sup> و في سنة 1967 عرف الذهب انخفاضا ملحوظا الشيء الذي أثر

على الاحتياطي الرسمي للصندوق مما جعله يفكر في وسيلة أخرى و تم بعدها إنشاء "حقوق السحب الخاصة" و الغاية من ذلك

توفير سيولة نقدية إضافية، و تقديم حقوق السحب الخاصة تعد في حقيقة الأمر العامل الجوهري في النظام النقدي الدولي بعد

عملية الإصلاح.

**التعديل الثاني:** في بداية السبعينيات حصل الكثير من التطورات في النظام النقدي الدولي منها إنهاء عملية تحويل الدولار إلى

ذهب، و الاضطرابات في سوق العملات الأجنبية و السماح بتقلب أسعار الصرف في حدود 2,5% ارتفاعا أو انخفاضاً، كل هذه

العوامل أدت إلى ضرورة العودة على استقرار النظام النقدي الدولي و لقد جرت بذلك سلسلة مناقشات نوجزها في مرحلتين:

**المرحلة الأولى:** عهدت بمناقشة لجنة العشرين التي تضم الدول الصناعية و الدول النامية، و لقد ناقشت جملة من القضايا منها

اقتراحات حول إمكانية إصلاح النظام النقدي الدولي و إمكانية إصلاح النظام النقدي الدولي و إمكانية تغيير القانون التأسيسي

لصندوق النقدي الدولي و اكتفت اللجنة بالسماح الرئيسة للأهداف و الإصلاحات التالية<sup>(1)</sup>.

● إقرار مبدأ المسؤولية المشتركة في تحقيق التعاون الخارجي و بالتالي يتعين العمل على

إعادة النظر في حالة موازين المدفوعات ليس فقط بالنسبة للدول ذات العجز، بل أيضا بالنسبة للدول ذات

الفائض مع الأخذ بالحسبان الأوضاع الخاصة بالدول النامية و الدول المنتجة للنفط.

(1) د. وجدي محمد حسين، مرجع سابق، ص105.

(2) د. الهادي خالدي، مرجع سابق، ص106.

(1) د- ضياء مجيد الموسوي، النظام النقدي الدولي، المؤسسة الجزائرية للطبع، الجزائر 1987، ص106، 107.

- اقتراح حل وسط بين جمود نظام بريتون وودز من حيث الاحتفاظ بمبدأ أسعار التعادل الثابتة، و بين نظام تعويم العملات، فاقترحت اللجنة التوسع في مدى التقلبات في أسعار الصرف حول سعر الصرف المتعادل وزيادة حدود هذه التقلبات من 1% إلى 2,5%.
- بالنسبة لتسوية الحسابات الدولية رأت اللجنة أن تكون عن طريق أصول احتياطية لها قبول دولي عام و هذه الأصول الاحتياطية قد تكون ذهباً أو حقوق السحب الخاصة أو عملات أخرى قابلة للتحويل.
- بالنسبة لمسألة السيولة الدولية من حيث كفايتها و مكانتها فقد رأت اللجنة ضرورة زيادة الأهمية لحقوق السحب الخاصة.
- أما بالنسبة للدول النامية يمكنها الحصول على قدر أكبر من الموارد الحقيقية و ذلك عن طريق زيادة إفادتها من حقوق السحب الخاصة.

### المرحلة الثانية:

- لجنة التنمية و قد اقتصت بدراسة الوسائل الكفيلة بزيادة المساعدات النقدية للدول التامية
- اللجنة المؤقتة لمجلس المحافظين و كانت الخليفة المباشرة للجنة العشرين و لقد تضمن هذا التعديل في هذه المرحلة النقاط التالية:

- ✗ إنهاء دور الذهب كوحدة قياس لوحدة حقوق السحب الخاصة و لم يعد الذهب وحدة قياس عامة لأسعار التعامل بين العملات الرئيسية.
- ✗ إلغاء السعر الرسمي للذهب و أصبح الأعضاء أحرار في التعامل بالذهب في السوق و فيما بينهم دون الإشارة إلى السعر الرسمي للذهب.
- ✗ إلغاء عملية الدفع الإلزامي بالذهب عن حصص الأعضاء في الصندوق النقدي الدولي.
- ✗ يسمح الصندوق بالتصرف بمقدار 50 مليون أو نسبة من الموجود بحوزته من الذهب على أساس تحويل نصفها بالسعر الرسمي للدول الأعضاء حسب حصصهم في الصندوق أما الجزء الآخر فيتم بيعه بسعر السوق.
- ✗ إيداع الأرباح الناجمة عن الفرق بين السعر الرسمي و سعر السوق في حساب خاص يستفيد منه لمساعدة الدول النامية.
- ✗ على الأعضاء التعامل بينهم من اجل الوصول إلى تحقيق إشراف دولي أفضل على السيولة الدولية و من أجل أن تصبح حقوق السحب الخاصة بالأرصدة الاحتياطية الرئيسية.

### المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للصندوق و موارده و أشكال مساعدته.

#### المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي.

#### 1- الأجهزة المسيرة:

حددت اتفاقية صندوق النقد الدولي هيكله التنظيمي و قد أدرجت عليه ثلاث تعديلات منذ وضعها موضع التنفيذ في ديسمبر 1945 و هي تنص على التركيبة التنظيمية التالية: - مجلس المحافظين - المجلس التنفيذي - المدير العام - اللجنة المؤقتة و لجنة التنمية.

أ- **مجلس المحافظين:** و يتكون من محافظ و نائبه لكل دولة من الدول الأعضاء في الصندوق و المحافظون هم عادة إما وزراء مالية أو رؤساء البنوك المركزية و أحيانا يختاروا من بين الشخصيات الأخرى المماثلة، و هو بمثابة الجمعية العامة للصندوق و يجتمع مرة واحدة في السنة وله أن يعقد اجتماعات أخرى لمناقشة و إبداء الرأي في مجموعة من القضايا التي تدخل ضمن صلاحياته كأعلى سلطة في الصندوق و منها:

- الفصل في انضمام الأعضاء الجدد

- مراجعة الحصص وأشكال الدفع
- تعديل اتفاقيات الصندوق أو حلها
- تحديد الدخل الصافي للصندوق الواجب توزيعه ... الخ

و يختلف وزن أعضاء مجلس المحافظين حسب وزن الدولة العضو و حجم حقها فهناك الأعضاء ذوو الأهمية الذين يقررون سياسة الصندوق، و هناك الأعضاء الذين لا تأثير لهم في تحديد سياسة الصندوق رغم أغلبية داخل المجلس، و لذلك نلاحظ الهيمنة الواضحة للدول الرأسمالية المتقدمة على توجيهات الصندوق، لأن أسلوب اتخاذ القرارات يقضي بضرورة حصول أي قرار مبدئي على أكثرية 85% من الأصوات و هذا ما يعطي للولايات المتحدة الأمريكية حدها ما يوازي حق النقض لأي قرار لا توافق عليه فهي تملك بمفردها 83,17% من الأصوات<sup>(1)</sup>

ب- **المجلس التنفيذي:** يتكون من 24 مدير تنفيذي يجري تعيين خمسة منهم بصورة منفردة من قبل بلدانهم و هي: ال.وم.أ، اليابان، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، و ينتخب الباقيون من قبل بقية الدول الأعضاء المقسمة إلى مجموعات بحيث تختار كل مجموعة مديرا تنفيذيا يمثلها في المجلس الذي يعتبر الهيئة الدائمة لاتخاذ القرارات في صندوق النقد الدولي و ممارسة صلاحية كمرقابة سياسات أسعار الصرف، و تحديدا المساعدات المالية و الفنية المطلوبة تقديمها، و إجراء المشاورات مع أعضاءه و القيام بالمراقبة عن طريق إرساليات للبلدان المعنية بذلك، و تحديد الميزانية الإدارية و المصادقة عليها، و اختيار المدير العام للصندوق، و تتفاوت مكانة المديرين التنفيذيين تبعاً لمكانة دولهم التي ترتبط بالقيمة المالية للحصة التي تعتبر "أهم عنصر في العلاقات المالية و التنظيمية بين العفو و صندوق النقد الدولي"<sup>(2)</sup>

و بصورة عامة فإن المجلس التنفيذي "مجلس إدارة صندوق النقد الدولي" وظائف تتعلق بالميزانية الإدارية و أخرى تنظيمية إدارية، و بعضها استشارية رقابية و هو المحرك الحقيقي و العضلي لصندوق النقد الدولي.

ج- **المدير العام لصندوق النقد الدولي:** ينتخب من قبل أعضاء المجلس التنفيذي لمدة خمس سنوات و جرت العادة أن يكون غير أمريكي على عكس مدير البنك الدولي الذي يختار من بين رعايا ال.وم. أن فكان جميع مدراء الصندوق منذ تأسيسه إلى الآن الأوروبيين<sup>(3)</sup>

و يقوم المدير العام برئاسة المجلس التنفيذي و يدير الأعمال اليومية للصندوق تحت إشرافه، و هو مكلف بتحقيق الانسجام بين المجلس المذكور و موظفي الصندوق و له دوره في إعداد الميزانية و تنفيذها بعد مصادقة المجلس عليها، كما يؤمن التنسيق بين المجلس و سائر الأعضاء و المنظمات الدولية و الجهوية إضافة إلى مهامه الاستشارية و التمثيلية و التنسيقية.

و يقوم بالإشراف على مختلف غدارات الصندوق سواء ذات الاختصاص الوظيفي مثل: إدارة الشؤون المالية و إدارة الشؤون القانونية، و إدارة شؤون النقد و الصرف و إدارة الإحصاء و الخزينة ... الخ أو ذات الاختصاص الجهوي مثل دائرة إفريقيا و دائرة آسيا، و دائرة أوروبا و دائرة نصف الكرة الغربي ... أو ذات الاختصاص الفني و الفني و التكويني مثل معهد صندوق النقد الدولي.

والمساعدة ثلاث نواب له.

2- الأجهزة الاستشارية:

أ. الأجهزة العاملة داخل إطار صندوق النقد الدولي:

- **اللجنة المؤقتة:** أنشئت خلال الاجتماعات السنوية لعام 1974 و تكون من 24 محافظاً من محافظي الصندوق (وزراء المالية عادة) و تجتمع مرتين خلال السنة؟؟؟؟ التقارير اللازمة إلى مجلس المحافظين و المتعلقة بإدارة و عمل النظام النقدي الدولي و ترفقها بالاقترحات الخاصة بتعديل و إثراء مواد اتفاقية إنشاء الصندوق.

(1) نشرة صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1995، ص3.  
 ، ص5..1994 (2) نشرة صندوق النقد الدولي، أغسطس  
 (3) نشرة صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1995، ص25 و ما بعدها.

و قد أنشئت بصورة مؤقتة كبديل للمجلس الذي نصت عليه الاتفاقية و يعتبر الهيئة الدائمة على المستوى الوزاري الذي يشرف على إدارة النظام النقدي الدولي و يقدم التوجيهات، و المقترحات اللازمة لتعديل مواد الاتفاقية و لكن مجلس المحافظين لم ينشئ هذا المجلس.

● **لجنة التنمية:** هي لجنة وزارية مشتركة بين مجلس محافظي صندوق النقد الدولي و جلس محافظي البنك الدولي تتكون من 22 عضوا من وزراء المالية و تعتمد عادة اجتماعين في السنة يتوافقان مع اجتماعي اللجنة المؤقتة و تقوم برفع التقارير إلى مجلس المحافظين تتعلق بقضايا التنظيمية و السبل الملائمة لنقل موارد حقيقية على البلدان النامية.

إن لجنة التضمنية تعتبر الهيئة التي تساعد على التنسيق القرارات و العامل البرنامجي بين صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في تعاملها مع البلدان النامية، و هناك لجنتان تعملان خارج إطار الهيكل التنظيمي للصندوق تشمل الأولى الأول لأكثر تضيعا في العالم و تسمى مجموعة العشرة GROUPE10 و تمثل الثانية البلدان النامية و تسمى مجموعة الـ 24: GROUPE 24

### ب- الأجهزة العاملة خارج إطار الصندوق \* مجموعة العشرة:

قد أنشئت سنة 1962 بمقتضى الاتفاق المبرم بين مجموعة من البلدان الصناعية الأعضاء وهي بلجيكا، كندا، الو.م.أ، فرنسا، بريطانيا، اليابان، هولندا، ألمانيا، إنجلترا، السويد، على تقديم قروض دعم مالية إضافية للصندوق لمساعدة أعضاء في إطار تسهيلات الاتفاقات العامة للقروض و تعبر هذه المجموعة، عن مواقف الدول الصناعية المتعلقة بالنظام النقدي و المالي الدولي، و تعتبر قراراتها و توصياتها المؤشر الأساسي الذي يحكم قرارات و مواقف صندوق النقد الدولي.

و قد تناوب على إدارة صندوق النقد الدولي منذ تأسيسه المدراء الآتية أسماؤهم:

- كاميل جات من بلجيكا أول مدير للصندوق 1942-1951
- إيفاروت من السويد مدير عام للصندوق 1951-1956
- بيرجا كبسون من السويد مدير عام للصندوق 1956-1963
- بيريول شويتزر من فرنسا مدير عام للصندوق 1963-1973
- جومانس و تيفين من هولندا مدير عام للصندوق 1973-1978
- جاك دي لاروزير من فرنسا مدير عام للصندوق 1978-1987
- ميشاكامديسو من فرنسا مدير عام للصندوق من 1987

### المطلب الثاني: موارد الصندوق

#### 1- حصص الأعضاء.

إن الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي تساهم بحصة معينة يتحدد على أساسها:

- اكتتاب كل دولة في الصندوق
- القوة التصويتية لكل دولة
- الإمكانية المتاحة لاستخدام موارد الصندوق (حقوق السحب)

كان الأعضاء يدفعون 75% بالعملة الوطنية و 25% من الحصة المتبقية بالذهب و عدلت فيما و أصبح البلد العضو يدفع 75% بالعملة الوطنية و 25% بالعملة القابلة للتحويل و الاستخدام.

#### ● تحديد حصص الأعضاء

تحدد حصص الاكتتاب المبدئية في عضوية الصندوق للأعضاء الأصليين بموجب صيغة تشمل على متغيرات اقتصادية هامة في الدخل القومي الأرصدة الاحتياطية الرسمية من العملات القابلة للتحويل، و قيمة الصادرات و الواردات ... الخ. و قد استمدت الصندوق منذ إنشائه صيغا عديدة لتمديد الحصص المبدئية أهمها

$$Q = (0,01y + 0,025R + 0,5P + 0,227VC)(1 + \frac{C}{Y})$$

$$Q = 0,0045y + 0,05281008R + 0,039(P + C) + 1,0432VC$$

ثم أصبحت

و تعرف الرموز السابقة كما يلي:

$$Q = \text{الحصة}$$

$$Y = \text{إجمالي الناتج المحلي (1985)}$$

$$R = \text{متوسط الاحتياطات الشهرية (الذهب و العملات القابلة للتحويل) (1985)}$$

$$P = \text{المتوسط السنوي للمدفوعات الجارية (متوسط 1981-1985)}$$

$$C = \text{المتوسط السنوي للمحصلات الجارية (انحراف معياره واحد عند متوسط متحرك لخمس سنوات في الفترة 1985-1973)}$$

1973

و قد أجريت تعديلات وزيادات في حصص جميع الأعضاء تقريبا.

\* حساب قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة ح س خ. Le doit de tirage spécial SDR

ترتبط قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة بقيمة خمس عملات أساسية تشكل سلة التقييم وهي الدولار الأمريكي، الجنيه، الإسترليني، الين الياباني، المارك الألماني، الفرنك الفرنسي، وكانت النسب المئوية المرجحة المتفق عليها في تحديد قرار كل عملة فمن سلة التقييم حتى نهاية سنة 1990 هي 40% للدولار الأمريكي 21% للمارك الألماني 17% الين الياباني 11% لكل من الفرنك الفرنسي و الجنيه الإسترليني، و تحدد هذه النسب على أساس الأهمية النسبية لهذه العملات في التجارة الدولية بالنظر إلى قيمة صادرات الأعضاء في الصندوق، و كذلك الأرصدة الاحتياطية من تلك العملات التي احتفظت بها الدول الأعضاء في الصندوق خلال فترة معينة متغيرة.

و يحسب بناء على ذلك صندوق النقد الدولي يوميا قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة مقومة بالدولار الأمريكي

انطلاقا من سلة التقييم الخماسية العملات و ستبين في الجدول اللاحق كيفية حساب وحدة حقوق السحب.

القيمة المعدلة بالدولار	سعر صرف العملة مقابل الدولار (2)	مقدار العملة (1)	عملات سلة التقييم
0,300438	1,48450	0,4460	المارك الألماني
0,160197	5,07500	0,8130	الفرنك الفرنسي
0,251038	108,35000	27,2000	الين الياباني
0,162561	1,51820	0,01050	الجنيه الأسترليني
0,582000	1,00000	0,5820	الدولار الأمريكي
1,456234			وحدة حقوق السحب الخاصة

قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة في نهاية شهر أوت 1996

وحدة حقوق السحب الخاصة = 1,456234 دولار أمريكي. الدولار = 0,6867 وحدة حقوق سحب خاصة.

العمود (1) يمثل مقدار العملات المكونة لسلة حقوق السحب لكافة الخاصة

العمود (2) يمثل أسعار الصرف لوحدة العملات مقابل الدولار ؟؟؟؟؟

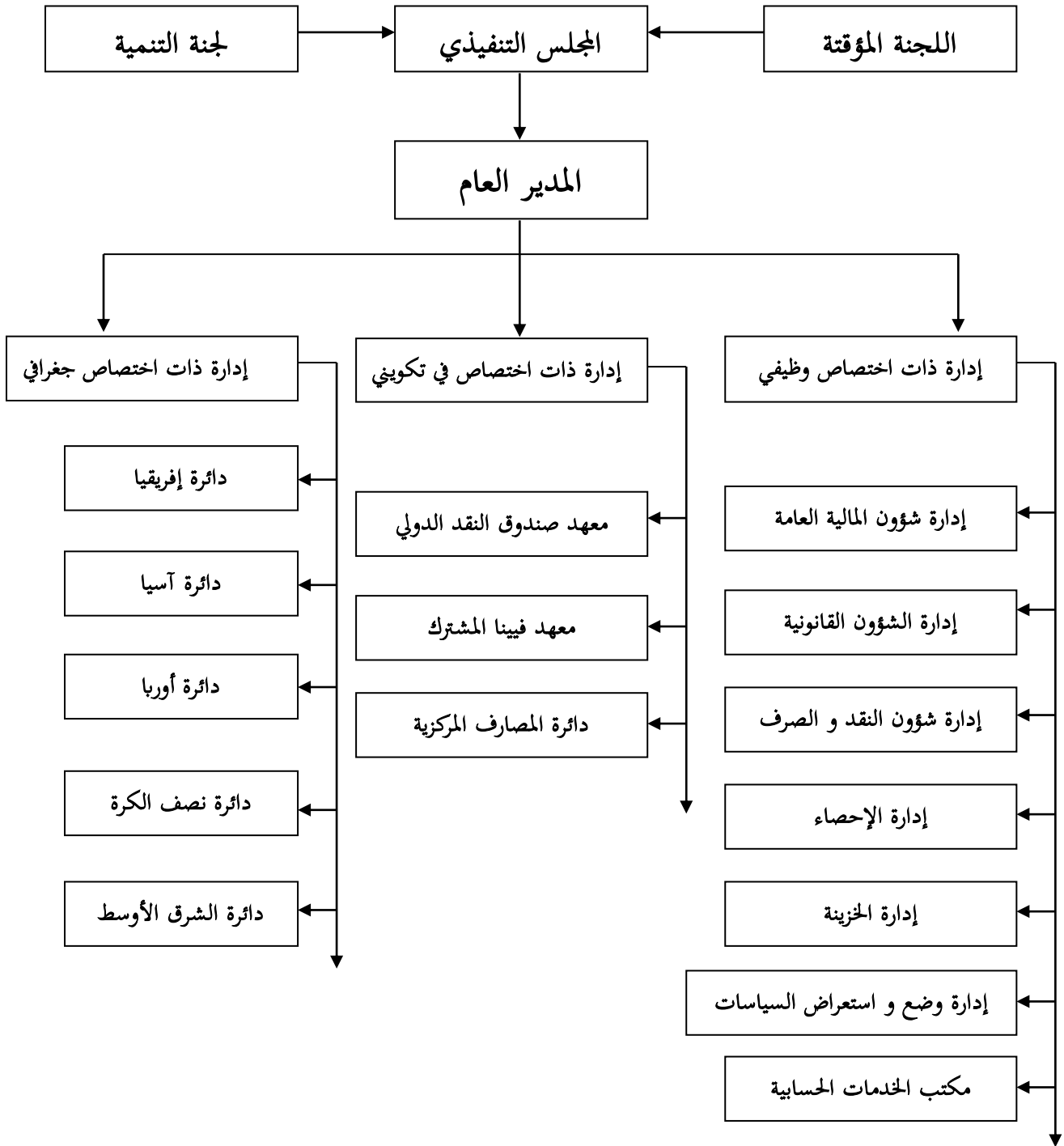
عدا الجنسية الإسترليني الذي يصرفه بعدد الدولارات مقابل الجنيه الإسترليني.

العمود (3) المقابل بالدولار الأمريكي لمقادير العملية في العمود (1) / سعر الوزن في العمود (2)، أي العمود (1) مقسوما على

العمود (2)

المرجع: نشرة صندوق النقد الدولي، أغسطس 1996 ص 20.

الهيكل التنظيمي والإداري لصندوق النقد الدولي.





## \* أثر الحصص على القوة التصويتية الصندوق.

إن مقدار الحصص الذي يتحدد على أساس الفترة الاقتصادية للبلد العضو ممثلة في حجم اقتصاده يعتبر أهم عنصر يبرز علاقة ذلك البلد المالية والتنظيمية والتأثيرية بالصندوق، وتحسب على أساسه قوته التصويتية، فلكل عضو 250 صوت مستحق مضاف إليها صوت واحد مقابل كل 100 ألف وحدة حقوق سحب خاصة، ومن هنا نجد أن البلدان القوية هي المهيمنة على الصندوق و سياساته تندرج في إستراتيجيتها العامة، و إنه لا وزن للبلدان النامية ذات الاقتصاديات الضعيفة فهي مجرد تابعة في قراراتها.

فتستحوذ 5 دول على أكثر من 39% من الحصص والأصوات وهي أمريكا 17% واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا بـ

22%.

و إذا أضفنا مجموعة أخرى من دول الإتحاد الأوروبي نجد بأن 12 دولة تستحوذ على أكثر من 52% من الأصوات و من الحصص في حين لا تمتلك بقية الدول و عددها 178 دولة سوى على أقل من 48% من الحصص للأصوات و هذه الوضعية تجعل الصندوق مجرد مؤسسة في خدمة الدول القوية المهيمنة و لذا فإن استراتيجياته و إصلاحاته مستوحاة من واقع الأزمات التي تشهدها تلك البلدان بغية تكييف التطورات في البلدان النامية مع أزمات الدول المتقدمة في إطار موجة جديدة لعولمة الليبرالية و إعادة إنتاج التبعية و تحديد ألياتها، و الجدول التالي يبرز وزن البلدان القوية مقارنة ببعض الدول الأخرى كمثال بتاريخ أوت 1996.

## 2- الاقتراض

يعتبر الاقتراض من المصادر المكتملة للمورد الرئيسي المتمثل في حصص الأعضاء الذي يلجأ إليه الصندوق في حالة تزايد

الضغوط على السيولة المتاحة لديه.

و قد لجأ الصندوق إلى هذا المصدر اعتبارا من سنة 1962 و ثم تنظيم عملية اللجوء للاقتراض عبر الزمن حيث اعتمد

المجلس التنفيذي في جانفي 1982 المبادئ التوجيهية للاقتراض التي تضبط طبيعة الاقتراض و شروطه و حدوده.

## المطلب الثالث: أشكال المساعدات

### أولا: المساعدات المالية.

يقدم صندوق النقد الدولي للأعضاء مساعدات مالية متنوعة و متباينة حسباً لطبيعة وقيمة الحجز في

موازن المدفوعات، و درجة الالتزام بالسياسات و الإجراءات التي تهدف إلى التخفيف من حدة الاضطرابات المالية و الاقتصادية وفق رؤية جزاء الصندوق.

إن المساعدات المالية و التسهيلات التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء تمكن البلد من الاقتراض من الصندوق

بمبادلة مبلغ من عملته بمقدارها يعادلها من عملات باقي الأعضاء الآخرين أو بحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي، و بعد الفترة المحددة المتفق عليها يعيد البلد أو حقوق السحب الخاصة و هذه العملية الاقتراضية من شراء و إعادة الشراء مما حلة لعملية الاقتراض بفائدة ذلك أن الصندوق يفرض رسوما على عمليات الشراء.

ومن أهم أنواع المساعدات المالية التي يقدمها الصندوق نذكر:

### أ- الشريحة الاحتياطية Resserre tranche

و هي مقدار الزيادة في حصة العضو عند حيازات الصندوق من عملته في حساب الموارد العامة باستثناء

الحيازات الناجمة عن عمليات الشراء و الاقتراض التي قام بها ذلك البلد في إطار مختلف السياسات الاستخدامية لموارد الصندوق، و يجوز للبلد الذي له شريحة احتياطية أن يقترض مبلغا يعادل قيمتها بشرط وجود حاجة مرتبطة بميزان المدفوعات و لا يخضع هذا السحب للسياسات الاقتصادية المتبعة و لا تفرض عليه رسوم و هي ليست استخداما لموارد الصندوق، يمكن للبلد المعني أن يستخدمها بحرية.

### ب- الشريحة الائتمانية.

تعد هذه السياسة من أهم السياسات الاستخدامية لموارد الصندوق حيث يقدم الائتمان في أربع شرائح

يعادل مقدار كل شريحة 25% من حصة البلد العضو.

و يمكن تقسيم المساعدات الائتمانية المقدمة في إطار الشرائح الائتمانية إلى:

1- الشريحة الائتمانية الأولى.

2- الشرائح الائتمانية العليا.

### \* الشريحة الائتمانية الأولى:

و تتم عملية الاقتراض في إطار الشريحة لائتمانية الأولى المقدر بـ 25% من حصة البلد العضو بعد أن يبين ذلك البلد بأنه يبذل مجهودات معتبرة في إصلاحات المعتمدة للتخفيف من عجز ميزان مدفوعات خلال مدة البرنامج و في العادة يتم تسديد المبالغ المسحوبة (إعادة الشراء) في فترة تمتد من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات.

### \* الشرائح العليا الائتمانية:

و تقدم باقي الشرائح الائتمانية المتبقية في حال كون البلد العضو ملتزماً بتنفيذ برنامج محدد متفق عليه مع الصندوق الذي يرى بأنه برنامج سليم و معقول يدخل في إطار سياسات العامة، و تتم عملية سحب الشرائح على أقسام ترتبط بدرجة الالتزام بمحتويات البرنامج و معايير الأداء المطلوب و تسدد المبالغ المسحوبة خلال مدة تتراوح بين ثلاث سنوات إلى خمس سنوات.

### 2- التسهيلات التمويلية:

#### أ- التسهيل التمويلي الممدد (EFF)

يستخدم هذا التسهيل البلد الذي يعاني من مشكلات ميزان المدفوعات نتيجة لاختلالات هيكلية في مجالات الإنتاج و التجارة و الأسعار الأمر الذي يجعل من الصعوبة على تلك الدول أن تستمر في تطبيق السياسات الائتمانية و الإصلاحات التي يؤكد على تنفيذها صندوق النقد الدولي، و يجعل البلد على الائتمانية، إذ يمكن هذا التسهيل من الحصول على 68% من حصة سنويا و أكثر من 30% من حصته بصورة تراكمية خلال ثلاث أو أربع سنوات أحيانا، و يقوم البلد الذي يحصل على تلك الموارد (المشترية بعملته المحلية) بإعادة الشراء (لعملته) على أقساط نصف سنوية عددها 12 ؟؟؟؟ خلال فترة تسديد تتراوح بين أربع سنوات و نصف إلى 10 سنوات إذا كانت الموارد عامة، و يقوم بالتسديد إذا كانت الموارد مقترنة على أقساط ائتمانية خلال فترة تمتد من ثلاث سنوات و نصف إلى سبع سنوات<sup>(1)</sup>.

و من الشروط الأساسية المطلوبة للاستفادة من هذا التمويل الممدد هو أن يتقدم البلد ببرنامج متوسط الأجل شامل للتخفيف من حدة الاختلالات الهيكلية في البرنامج، إضافة إلى برنامج مفصل للسنة الأولى ثم لكل سنة تالية يحدد الأهداف السنوية و السياسات المراد تنفيذها و الإجراءات المطلوب اتخاذها، و تخضع الدولة بصورة كاملة للمراقبة و المتابعة و التوجيه من قبل خبراء صندوق النقد الدولي، مع العلم بان هذا التمويل قد أنشأ في سبتمبر 1974.

#### ب- التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي: SAF

تقدم في إطار هذا التسهيل التمويلي الموارد بشروط سيرة البلدان الأعضاء منخفضة الدخل التي تواجه مشكلات عجز دائم في ميزان المدفوعات من أجل دعم برامج متوسطة المدى للتصحيح الكلي و الهيكلي. ولاستحقاق موارد هذا التسهيل يقوم العضو بمساعدة خبراء الصندوق بإعداد وثيقة تمثل إطار السياسة العامة و تتحدد في إطارها الخطوط العامة لبرنامج تصحيح هيكلي متوسط المدى يغطي فترة ثلاث سنوات، و يترافق ذلك مع إعداد برامج سنوية مفصلة قبل صرف ؟؟؟؟؟؟ التسهيل التمويلي، و تستخدم معايير أربع سنوية لتقييم مدى الالتزام بمشروطية الصندوق، و أداء تلك البرامج و في العادة يحصل العضو الذي حظي بالدعم على شريحة في السنة الأولى تناول 15% من حصته تتبعها شريحتان ائتمانيتان في السنة الثانية و الثالثة مقدار كل واحدة منها 20% من حقه العفو.

و قد أنشأ التسهيل SAF في مارس 1986 لتقديم المساعدة للبلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من اختلالات في ميزان المدفوعات بشروط مميزة بحيث يبلغ سعر الفائدة على تلك القروض 0,5% و يسدد الالتزام على أقساط عشرة متساوية كل نصف سنة خلال فترة تتراوح بين خمس سنوات و نصف و عشر سنوات.

#### ج- التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي +EASF+

(1) صندوق النقد الدولي، موارد الصندوق مصادرها و استخداماتها، مرجع سابق، ص 14.

يقدم صندوق النقد الدولي تسهيلات تمويلية للبلدان الأشد فقرا التي تلتزم و تعمل على تنفيذ برامج لتصحيح الاختلالات الهيكلية بغية تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

و قد اعتمد الصندوق هذا التسهيل التمويلي المعزز في ديسمبر 1987 وهو لا يختلف عن التسهيل التمويلي لتصحيح الهيكل من حيث الاهداف و الشروط و الخصائص لعل الفروق الأساسية تكمن في الأحكام المنظمة لإمكانية استخدام الموارد حجمها و أسلوب المتابعة و التقييم و طريقة التمويل فنقلا على أن التسهيل المعزز يخصص للبلدان الأكثر فقرا، فإن حجم الموارد في إطاره يبلغ حدا أقصى قدره 190% من حصته لمدة البرنامج المقدرة بـ 3 سنوات و قد يصل أحيانا إلى 299% من الحالات الاستثنائية، و عادة تدفع قروض هذا التسهيل على أساس؟؟؟؟ سنوي و تسدد المبالغ المستحقة خلال فترة تمتد من خمس سنوات و نصف إلى 10 سنوات و يبلغ عدد الدول المصنفة ضمن الأعضاء المرهلين للاستفادة من هذا التسهيل حاليا أكثر من 70 دولة من أشد البلدان النامية فقرا.

#### د- التسهيل التمويلي التعويضي والطارئ CCFE

إن الدول الأعضاء التي تواجه عجزا في ميزان مدفوعاتها نتيجة الانخفاض المؤقت لحصيلة صادراتها بسبب عوامل خارجية مؤقتة تخرج عن سيطرتها الداخلية، يمكنها الحصول على مساعدة في إطار هذا التسهيل. و يبلغ حجم التمويل المتاح للبلد العضو 30% من حصته إذا كان العجز مرتبطا بانخفاض حصيلة الصادرات أو بعض الطوارئ الخارجية، و 15% من الحصبة إذا كان الأثر يرجع إلى ارتفاع تكاليف واردات الحبوب، و يجوز استكمال تخفيف حدة الأثرين السابقين لـ 20% أخرى من الحصبة.

و إذا كان البلد قد التزم ببرنامج مع صندوق النقد الدولي فيإمكانه الحصول على تمويل متعلق بتلك الطوارئ المرتبطة بتنفيذ البرنامج و كذلك العناصر الأخرى المتعلقة بانخفاض حصيلة الصادرات و ارتفاع تكاليف واردات الحبوب يجعل الحد الأقصى للتمويل إلى حوالي 95% من حصة البلد العضو.

و بيد التسديد بعد ثلاث سنوات و ثلاث أشهر و ينتهي بعد 5 سنوات و لكنه في الحالات التي يتحسن فيها وضع ميزان المدفوعات للدول التي استفادت من؟؟؟؟ التمويل فإنها تقوم بإعادة الشراء لتسوية وضعيتها قبل المدة المحددة علي عدة تعديلات و ادمج في أوت 1988 مع التمويل المتعلق بالطوارئ.

#### هـ- التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية:

أنشء هذا التسهيل في سنة 1993 لمساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من مصاعب ميزان المدفوعات الناتجة عن التحويل من النظام الاشتراكي إلى النظام الليبرالي و الدول المؤهلة للاستفادة من هذا المورد الانتماني هي الدول الاشتراكية السابقة أو الدول المرتبطة بهذه المجموعة، و تقوم بتمويلات جذرية للانتقال على النظام الليبرالي " فعندما يقدم بلد عضو بطلب استخدام موارد تسهل التحول النظامي فعلى الصندوق أن يتأكد من أن العضو سوف يشرع بأسرع ما يمكن في اعتماد سياسات، و تنفيذ الإصلاحات الهيكلية و المؤسسة اللازمة لخلق ظروف الاقتصاد الوقي و المعني بالسياسة الاقتصادية في إطار السوق"<sup>(1)</sup>

و تبلغ الموارد المتاحة في إطار هذا التسهيل حوالي 50% من حق البلد العضو و يبدأ تسديد القرض بعد 4 سنوات و نصف إلى 10 سنوات مع العلم بأن هذا التسهيل مؤقت.

#### و- التسهيل التمويلي المخزونات الاحتياطية:

إن الدول الأعضاء التي تساهم في تمويل المخزون الاحتياطي للمنتجات الأولية بشكل يساعد على التخفيف من حدة التقلبات في أسعار صادراتها الأمر الذي ينعكس في تقليل تغيرية الصادرات، بإمكانها الحصول على مساعدات تمويلية لمواجهة وضعية ميزان المدفوعات المرتبطة بالمساهمة في المخزونات الاحتياطية الدولية تعادل 35% من حصة البلد العضو. و قد استخدم الصندوق موارده فيما يتعلق بالمخزونات الاحتياطية من التصدير و الكاكاو و المطاط الطبيعي و السكر.

(1)